الاحتجاج
بالقراءة الشاذة عند المالكية

د. محمد أحمد القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإنّ الاشتغال بعلم أصول الفقه ومعرفة مدارك الاستنباط من أجلّ الأعمال وأولاها بالعناية؛ فإنّه ملاذ الفقيه عند تداعي النوازل والمستجدّات، وهو المجنّ الذي يُحفظ به الدّين من التحريف وتتّقى به الشبهات، ومن جملة المدارك التي وقع فيها الخلاف بين علماء هذا الفنّ القراءةُ الشاذّة، بل وصل النزاع فيها حدّ اضطراب القول بها بين من ينتسبون إلى المذهب الواحد، فكان من المهمّ معرفة ما وقع في المذهب المالكي من اختلاف في هذه المسألة، ومحاولة الوصول إلى رأي الإمام مالك فيها من خلال استقراء كلامه في الفروع المتعلّقة بها.

أسباب اختيار الموضوع:

1- أنّ هذه المسألة من المسائل التي يترتب عليها فائدة عملية؛ لكونها أصلا ينبني عليه العديد من الفروع الفقهية.

2- التركيز على خدمة المذهب المالكي بتحرير أصوله التي تبنى عليها الأحكام في النوازل المستجدّة.

الدراسات السابقة:

تناول كثير من البحوث موضوع القراءة الشاذّة والاحتجاج بها، إلا أنّ كلامهم كان عن حجيتها من حيث

الترجيح بين أدلة القائلين بها والمانعين، ولم تتعرض تلك البحوث لتحرير ما وقع في المذهب الواحد من خلاف، كالمالكية- مثلًا-في هذا البحث.

مشكلة البحث:

إن المشكلة التي يركّز عليها هذا البحث أن من أصول الفقه مسائل اختلفت فيها آراء العلماء رغم كونهم ينتمون لمذهب واحد، وبيان وجه الإشكال في ذلك أن الفروع مبنيّة على الأصول، ولا يستقيم أن يكون المذهب واحدًا وتتعدّد الآراء في الأصول التي يعتمد عليها في استنباط الأحكام، فكان لا بدّ من كون أحد القولين صوابا والآخر وهَما.

منهج البحث:

- اعتمدت في هذا البحث على المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وذلك بتتبع ما ذكره أئمة المالكية عن القراءة الشاذة، ثم النظر في كلامهم ودراسته للوصول إلى نتيجة في هذا الموضوع.
- ترجمت للأعلام المذكورين في البحث ترجمة موجزة، باستثناء الصحابة والأئمة الأربعة؛ للاستغناء عن ذلك بشهرتهم.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة:

المقدمة.

المطلب الأول: في بيان المراد بالقراءة الشاذة.

المطلب الثاني: أقوال المالكية في الاحتجاج بالقراءة الشاذّة وأدلتهم.

المطلب الثالث: في مناقشة أدلّة الأقوال.

الخاتمة: في ذكر النتائج والتوصيات.

والله أسأل أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقني للصواب ويهديني سبُل الرّشاد.

المطلب الأول في بيان المراد بالقراءة الشاذة

لا بدّ قبل الخوض في صلب هذا البحث من بيان المصطلحات المتعلّقة به،

وهي بيان المراد بالقراءة، والشذوذ، ومعنى القراءة الشاذة.

القراءة في اللغة:

القراءة في اللغة مصدر قرأ الكتاب، إذا تلا ما فيه، أو تتبّعه بنظره[1]

القراءة في الاصطلاح:

أما تعريفها في الاصطلاح فقد عرّفها الزركشي[2] بقوله: "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفياتها من تخفيف وتثقيل وغيرها."[3]

إلا أن تعريفه لم يشمل جميع القراءات؛ لاقتصاره على كون التغاير في رسم الحرف أو كيفيّة نطقه، ويمكننا أن نعرّفها بأنّها: روايةٌ نُقل عليها القرآن الكريم، مخالفةٌ لغيرها في كيفيّة نطق اللّفظ، أو بزيادة فيه، أو نقص منه، أو تبديله بآخر.

بيان الشاذّ في اللغة:

الشذوذ في اللّغة هو الانفراد، يقال شذّ يشذّ -بالكسر والضمّ-فهو شاذٌّ، إذا انفرد عن الجمهور[4]، لكن غلب في عرف الناس تخصيصه بالانفراد الذي يكون على وجهٍ مذمومٍ؛ ولذا يستعمله علماء الحديث للدلالة على ضعف الحديث إذا خالف الراوي من هو أوثق منه[5]، ويستعمله علماء النحو فيما كان مخالفًا للقاعدة العامّة[6].

الشاذّ في الاصطلاح:

لم أجد من أفرد لمصطلح الشاذّ تعريفا من الأصوليين أو علماء القراءات، لكنه يؤخذ من تعريفهم الآتي للقراءة الشاذة.

القراءة الشاذة في الاصطلاح:

اختلفت تعريفات العلماء للقراءة الشاذّة بناءً على اختلافهم في تعريف القراءة الصحيحة؛ إذ الشاذّ مقابلٌ للصحيح، وقد عرّفت القراءة الصحيحة بتعريفين:

الأول: أنّها ما اجتمع فيها ثلاثة أمور:

1 - ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري: 65/1، القاموس المحيط للفيروزآبادي: 49/1، المعجم الوسيط: 722/2

2- هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، من أعلام الشافعيّة، له مصنفات في الفقه والأصول من أشهرها البحر المحيط، توفي سنة (ت: 794هـ). ينظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 167/3.

3- البرهان في علوم القرآن، للزّركشي: 318/1.

4- لسان العرب لابن منظور: 494/2.

5- معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: 164

6- الخصائص لابن جني: 97/1.

1- موافقة وجه في العربية.
2- موافقة رسم مصحف عثمان.[1]
3- صحّة السند بأن تنقل عن الثقات، سواء كان عن طريق التواتر أو دونه.

وقد نظم ابن عاصم[2] هذه الشروط بقوله[3]:

وَالشَّرْطُ عَنْهُمْ فِي جَمِيعِ الأَحْرُفِ
صِحَّةُ نَقْلٍ وَوِفَاقُ المُصْحَفِ
وَلُغَةِ العُرْبِ، وَهَبْ ذَاكَ عَلَى
بَعْضِ الوُجُوهِ وَاللّغَاتِ حصلَا
وَمَا عَلَى خِلَافِ هَذَا قَدْ وُجِدْ
فَلِلشّذُوذِ يَنْتَمِي حَيْثُ يَرِدْ
لَكِنَّهُ يُدعَى قِرَاءَةً وَلَا
تَقْرَأْ بِهِ القُرْآنَ مَهْمَا نُقِلَا

فالقراءات على هذا التعريف ثلاثة أقسام: متواترة، وصحيحة غير متواترة، وشاذّة، والشاذة هي ماتخلّف فيها واحد من الشروط السابقة.

أما التعريف الآخر: فهي ما نقل عن طريق التواتر، وما سواها فشاذّ وليس بقرآن، وقال حلولو[4] إن هذا التعريف هو الجاري على مذهب الجمهور[5]، وعليه فلا يحتاج إلى الركنين الأوّلين في التعريف السابق، قال ابن عاشور[6]: "وأما "وأما القراءة المتواترة فهي غنيّة عن هذه الشروط؛ لأن تواترها يجعلها حجّة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه، ألا ترى أن جمعا من أهل القراءات المتواترة قرأوا قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَي ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: 24] بظاء مشالة أي بمتهم، وقد كتبت في المصاحف كلها بالضاد الساقطة."[7].

1- المراد بموافقة رسم المصحف موافقة أحد المصاحف الأئمة التي وجّه بها عثمان بن عفان إلى أمصار الإسلام؛ إذ قد يكون اختلاف يسير نادر بين بعضها. ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور: 53/1.
2- هو محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن عاصم الغرناطي من فقهاء المالكية بالأندلس، ولي قضاء القضاة ببلده، من أشهر كتبه تحفة الحكام المشهورة بالعاصمية، توفي سنة 829. ينظر نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد باب التنبكتي 491/1.
3- مهيع الوصول في علم الأصول لابن عاصم الغرناطي: 65.
4- هو أحمد بن عبد الرحمن بن موسى الزليطني القروي، نزيل تونس، من فقهاء المالكية تولى قضاء طرابلس الغرب، توفي بعد سنة 895ه. ينظر نيل الابتهاج 127/1.
5- الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع لأحمد بن عبد الرحمن الشهير بحلولو: 2/ 48.
6- هو محمد الطاهر بن عاشور، شيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس، له مصنفات كثيرة من أبرزها تفسيره التحرير والتنوير وكتاب مقاصد الشريعة توفي سنة1393ه – 1973م. ينظر الأعلام للزركلي 174/6.
7- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير تفسير الكتاب المجيد (المعروف بالتحرير والتنوير) لابن عاشور: 53/1.

وقد سبقه الإمام أبو سعيد بن لبّ[1] لنحو هذا الكلام، حيث ردّ على القول بأن ما صح سنده في القرآن وخالف خط المصحف لا يقرأ به بحال، فقال: "إن كان إنما أراد بمخالفة مثل **(فامضوا)** و**(متتابعات)** وبابهما فصحيح، وإن كان أراد المخالفة بإطلاق، فكيف له في ذلك بصحة هذا الإجماع مع قراءة المسلمين قديما وحديثا بأشياء كثيرة بخلاف خط المصحف صحّت بها الرواية واجتمعت على صحتها الجماعة"[2]، وقال في الرد على اشتراط موافقة القراءة لوجهٍ في العربية: "قد اتفق الأئمة على أن القرآن حجّة في إثبات اللسان فكيف يجعل اللسان حجة عليه؟"[3] وقال أيضا "وقد ذكر مكيّ[4] في كتاب الإبانة له تلك الشروط الثلاثة[5] وإياه اتبع ابن العربي[6] العربي[6] في هذه المقالة، لكن مكيًّا ذكر في موضع آخر من إبانته أن الصفات المعتبرة في المختار من القراءات أن تكون القراءة قد اجتمعت عليها العامة، فردَّ الأمر فيها إلى الاتباع من غير نظر في شروط ولا أركان، والسبع عنده وعند غيره من القراءات المختارة، والصواب في القراءة اتباع الجماعة وتقليد الأمة الماضية."[7]

المطلب الثاني أقوال المالكية في الاحتجاج بالقراءة الشاذة وأدلتهم

تعدّ مسألة الاحتجاج بالقراءة الشاذة من عويص المسائل في أصول الفقه؛ لقوّة الاحتمال عند النظر فيها، فلا سبيل إلى القطع فيها بحال، والإمام مالك لم ينقل عنه نصٌّ صريح في حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذّة، فلم يبق من طريق للوصول إلى رأيه فيها إلّا من خلال استقراء فروعه الفقهية ثم يُستنبط من خلالها رأيه في المسألة[8]، وهذا الاستقراء

1- هو الإمام أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ التغلبي الأندلسي الغرناطي توفي سنة 782هـ. ينظر نيل الابتهاج 357

2- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب للونشريسي 120/12.

3- المعيار المعرب 126/12.

4- هو الإمام مكي بن حيوس بن أبي طالب القيسي القيرواني مولدا القرطبي مسكنا إمام من أئمة القراءات توفي سنة 437هـ. ينظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 209/2.

5- ينظر الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب 51، 56.

6- هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، من أئمة المالكية، له مؤلفات كثيرة من أشهرها أحكام القرآن، والقبس في شرح الموطأ، توفي بمراكش سنة 543هـ. ينظر الديباج 252/2.

7- المعيار المعرب 121/12.

8- على أنّ طريقة بناء أصول الفقه على استقراء الفروع الفقهية طريقة نبه العلماء على ضعفها، قال

أمرٌ اجتهاديٌّ يتفاوت فيه الناس بحسب الوسع والطاقة؛ لذلك وقع الخلاف بين علماء المذهب في نسبة الاحتجاج بالقراءة الشاذة إلى الإمام مالك، قال الأبياري[1]: "فالمسألة بالغة في القوّة في غلبات الظّنون، وما انتهى الأمر إلى القطع على حال."[2]

ولأجل هذه الأسباب، فقد اختلف علماء المالكيّة في صحّة الاحتجاج بالقراءة الشاذة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها ليست بحجّة، واعتمده جماعة من أهل المذهب، منهم المازري[3]، والأبياري[4]، وابن الحاجب[5]، فقال في مختصره: "العمل بالشاذّ غير جائز مثل (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)، واحتج به أبو حنيفة".[6]

بل نقل ابن العربي في شرح الموطأ اتفاق العلماء على ذلك[7]، وهو غريبٌ مع شهرة الخلاف في هذه المسألة، ولعلّ ذلك لعدم اعتباره قول المخالف، خصوصا مع إشارته له في المحصول، حيث قال:

الزركشي: "اعلم أن إمام الحرمين كثيرا ما يستنتج من الفقه مذهب الشافعي في أصول الفقه، كقوله إن الشافعيّ يرى أن القراءة الشاذة ليست بحجّة أخذا من عدم إيجابه التتابع في الكفارة...وقال الرافعي في كتاب الطهارة عن القاضي حسين -وقد فرع قولين على وجهين-: وقد يوجد الخلاف في الأصول من الخلاف في الفروع. وهذه طريقة الحنفية في كتبهم الأصولية، وهذه الطريقة غير مرضية فإنه يجوز أن يكون الفقيه قائلا بالمدرك الأصولي ولا يقول بملازمه في المدرك الفروعي لمعارض آخر اقتضى عنده القول بذلك، وقال ابن برهان في الوجيز -في تكرار الأمر هل يقتضي الفور أم لا-: لم ينقل عن الشافعي وأبي حنيفة نص في ذلك ولكن فروعهم تدلّ على ذلك. وهذا خطأ في نقل المذاهب، فإن الفروع تبنى على الأصول ولا تبنى الأصول على الفروع، فلعلّ صاحب المقالة لم يبن مسائله على هذا الأصل، وإنما بناها على أدلة خاصّة، وهو أصل يعتمد عليه في كثير من المسائل الدينية".اهـ [سلاسل الذهب لبدر الدين الزركشي: ص90] لكن تظلّ هذه الطريقة الخيار الوحيد في ظلّ عدم نص الأئمة على مداركهم في الاستنباط، وقد قال إمام الحرمين: "والتفاريع محنة الأصول بها يبين فسادها وسدادها" [نهاية المطلب: 340/14] يعني-والله أعلم-أن المدرك الأصولي يعلم صحته من فساده بالنظر في الفروع الفقهية من حيث مطابقتها لذلك الأصل-غالبًا-أو مخالفتها له.

1- هو علي بن إسماعيل بن عطية، أبو الحسن الصنهاجي الأبياري المالكي، ولد بأبيار بلدة مشهورة غربي الفسطاط، وتفقه في الإسكندرية، كان من أعيان المذهب، توفي سنة 616ه. ينظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون 121/2.

2- التحقيق والبيان في شرح البرهان، للأبياري: 779/2.

3- ينظر إيضاح المحصول من برهان الأصول: 528. والمازري هو محمد بن محمد بن عمر التميمي أبو عبد الله من أكابر فقهاء المالكية قيل إنه وصل إلى رتبة الاجتهاد، من أشهر مصنفاته المعلم بفوائد مسلم، وشرح التلقين، توفي بالمهدية سنة 536هـ. ينظر الديباج 250/2.

4- التحقيق والبيان 779/2.

5- هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، من كبار فقهاء المالكية، كردي الأصل، نشأ في القاهرة، من أشهر تصانيفه جامع الأمهات في الفقه، والشافية في الصرف، توفي سنة 646هـ. ينظر الديباج 86/2.

6- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب: 381/1.

7- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي: 319.

"القراءة الشاذّة لا توجب علما ولا عملا، وقال أبو حنيفة توجب العمل، قال لأنّه خبر واحد فأوجبت العمل كسائر أخبار الآحاد، قلنا لا يليق هذا التحقيق بأبي حنيفة رحمه الله من وجهين:

أحدهما: أن العمل بالقرآن إنما هو فرع على حصول العلم بطريقه؛ لأن مبناه الإعجاز وطريقه التواتر، فإذا حصل هذا الأصل مستقرا نظر بعده في الفرع وهو وجوب العمل.

والثاني: أن قراءة أبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود (فصيام ثلاثة أيام..) زيادة في الأصل والزيادة في الأصل إذا لم تنقل نقل الأصل عند أبي حنيفة ساقطة فكيف يقول بها في مثل هذا؟!، وأيضا فإن الزيادة عنده على النص نسخ ونسخ القرآن لا يجوز إلّا بمثله."[1]

فعمدة القائلين بهذا القول: أن القراءة الشاذة رويت على أنّها قرآن، لا خبرٌ عن النبيﷺ، والقرآن طريقه التواتر، فلما تخلّف شرطها سقط الاستدلال بها.

ثم إن هذا المنقول -على فرض صحّته- محتملٌ لأن يكون آية أو خبرًا أو مذهبا رآه الصحابيّ باجتهاده، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وكذلك مما يلتمس للاستدلال على نسبة هذا القول لمالك إعراضه عن الأخذ بالشاذّ في العديد من المسائل كالتتابع في صيام الكفّارة، وعدم اشتراط العدد في الرضعات المحرِّمة.

ويشعر به -أيضًا- ما نقله عنه ابن القاسم[2] في مصحف ابن مسعود، قال مالك: "أرى أن يمنع الإمام من بيعه ويضرب من يقرأ به، يمنعهم أن يقرؤوا به ويظهروه"[3]. فلو كانت أقل أحوال القراءة القراءة أن تعدّ نقلا عن النبي ﷺ وتفسيرا للقرآن لما شدّد مالك فيها كلّ هذا التشديد.

القول الثاني: أن القراءة الشاذّة يحتجّ بها في الأحكام، وتعامل معاملة أخبار الآحاد، وهو ما اقتصر عليه ابن رشد[4] في البيان

1- المحصول في أصول الفقه لابن العربي: 120

2- هو الإمام أبو عبد الله عبد الرحمن ابن القاسم العتقي، من كبار تلاميذ مالك، توفي سنة 191هـ.(انظر ترتيب المدارك 3 / 24)

3-البيان والتحصيل لابن رشد الجد: 374/9.

4- هو محمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة، من أعيان المذهب المالكي، من أشهر

والتحصيل[1]، وصحّحه ابن عاصم مذهبا لمالك، فقال:

وَقِيلَ لَا احْتِجَاجَ عِنْدَ مَالِكِ
بِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ المَدَارِكِ
وَالظَّاهِرُ اعْتِدَادُهُ بِبَابِهِ
لِنَقْلِهِ إِيَّاهُ فِي كِتَابِهِ[2]

وقد أشار في الشطر الأخير إلى ما جاء في الموطأ من آثار اشتملت على ذكر قراءة شاذّة، نحو حديث مالك عن أبي يونس[3] مولى عائشة أنه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا. ثم قالت: إذا بلغت هذه الآية فآذنّي: ﴿ **حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ** ﴾ [البقرة: 238]، فلمّا بلغتها آذنتُها، فأملت عليّ: **(حافظوا على الصلوات، والصلاة الوسطى، وصلاة العصر، وقوموا لله قانتين)**، قالت عائشة: سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم"[4]، ونحو سؤال مالك لابن شهاب[5] عن قول الله عز وجل: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ** ﴾ [الجمعة: 9]، فقال ابن شهاب "كان عمر بن الخطاب يقرؤها **(إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله)**"[6]، قال ابن عبد البرّ[7] معلّقا عليه: "وفي هذا الحديث دليل على ما ذهب إليه العلماء من الاحتجاج بما ليس في مصحف عثمان على جهة التفسير، فكلّهم يفعل ذلك، ويفسّر به مجملًا من القرآن، ومعنًى مستغلقا في مصحف عثمان، وإن لم يقطع عليه بأنه كتاب الله، كما يفعل بالسنن الواردة بنقل الآحاد العدول وإن لم يقطع على منعها"[8]

وقال في موضع آخر: "الذي عليه جماعة الأمصار من أهل الأثر والرأي أنه لا يجوز لأحدٍ أن يقرأ في صلاته -نافلةً كانت أو مكتوبةً- بغير ما في المصحف المجتمع عليه، سواء كانت القراءة

مؤلفاته المقدمات الممهدات والبيان والتحصيل، توفي سنة 520هـ. ينظر الديباج 248/2

1- البيان والتحصيل لابن رشد الجد: 374/9.

2- مهيع الوصول: 66.

3- أبو يونس مولى عائشة روى عن عائشة، وروى عنه: زيد بن أسلم، ينظر الطبقات الكبرى لابن سعد 296/5.

4- الموطأ لمالك بن أنس:190/2.

5- هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري العلم المعروف من أئمة التابعين توفي سنة 124هـ. ينظر سير أعلام النبلاء 326/5.

6- الموطأ: 147/2.

7- هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر من كبار حفاظ الحديث، لقب بحافظ المغرب، توفي سنة463هـ. ينظر الديباج 367/2

8 -الاستذكار لابن عبد البر: 35/2.

المخالفة له منسوبةً لابن مسعود أو إلى أُبيٍّ أو إلى ابن عباس أو إلى أبي بكر أو عمر أو مسندةً إلى النبي ﷺ، وجائزٌ عند جميعهم القراءة بذلك كلِّه في غيرِ الصلاة وروايتُه والاستشهادُ به على معنى القرآن، ويجري عندهم مجرى خبر الواحد في السنن، لا يقطع على عينه ولا يشهد به على الله تعالى كما يقطع على المصحف الذي عند جماعة الناس من المسلمين".[1]

وقد نقل ابن عرفة[2] كلام ابن عبد البر في كون القراءة الشاذة تعامل معاملة السنن ولم يتعقّبه[3]، هذا مع كون كون عادته تعقّب ما لا يرتضيه من الأقوال في مختصره.

وعمدة القائلين بهذا القول: أنّ التواتر إنما هو شرط في التلاوة لا في العمل، فإذا كانت القراءة ثابتة بالسند المتصل إلى الصحابي الناقل لها فهي لا تخلو إمّا أن تكون قرآنا أو خبرا عن النبي ﷺ؛ لأنّها إن لم تكن واحدًا منهما حرم على القارئ أن يقرأ بها، لما في ذلك من التلبيس، وإذا كانت إمّا قرآنا أو خبرًا وجب العمل بها[4] .

وأيضًا فقد استدلّ مالك بآياتٍ نقلت دون تواتر، وأوردها في الموطأ، فدلّ على أن الأخذ بالقراءة الشاذة من أصوله في استنباط الأحكام.

القول الثالث: التفصيل بين ما صُرّح فيه بالسماع من النبي ﷺ فيكون حجّة، وما لم يصرّح فيه بالسماع فلا حجّة فيه، وقد نقل الزركشي هذا القول عن أبي العباس القرطبي[5] في البحر المحيط، قال: "وجعل القرطبي -شارح مسلم-الخلافَ بين الحنفية وغيرهم فيما إذا لم يصرِّح الراوي بسماعها، وقطع بعدم حجّيتها، قال: فأمّا لو صرح الراوي بسماعها من النبي ﷺ، فاختلفت المالكية في العمل بها على قولين، والأولى الاحتجاج بها؛ تنزيلًا لها منزلة الخبر"[6].

1- الاستذكار: 486/2.
2- هو محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي أبو عبد الله إمام تونس وعالمها خطيبها توفي سنة 803. ينظر نيل الابتهاج 463/1.
3- ينظر المختصر الفقهي لابن عرفة: 245/1.
4- ينظر مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول الأصول للتلمساني: 306.
5- هو أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري الأنصاري القرطبي، فقيه مالكي من رجال الحديث ولد بقرطبة، توفي بالإسكندرية من أشهر كتبه المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. توفي سنة 656هـ. ينظر الديباج 240/1.
6- البحر المحيط للزركشي: 225/2. وكلام القرطبي ليس في المفهم فلعل الزركشي نقله من كتابه في الأصول لا سيما وأنه قد جعله من مصادره في البحر المحيط.

وكلامه مشعرٌ بأنّ المالكيّة متّفقون على ترك الاحتجاج بالقراءة إن كانت غير مسندة إلى النبي ﷺ، وفيه نظر؛ لما تقدم نقله عن ابن عبد البرّ من إطلاق الاحتجاج بها.

ولعل مستند أصحاب هذا القول، أنّ المانع من قبول القراءة الشاذّة هو احتمال كونها مذهبا للرواي، وأنه ذكرها على جهة التفسير للآية، فلمّا صرح في روايته بالسماع من النبي ﷺ انتفى ذلك الاحتمال، وصارت لها قوّة السنن المروية عن النبي ﷺ.

وكذلك يشهد له ما استدل به مالك في الموطأ من القراءات التي صرّح فيها الصحابة بسماعهم من النبي ﷺ نحو حديث عائشة المتقدم[1].

المطلب الثالث المناقشة والترجيح

قبل الخوض في مناقشة ما استدلّ به كلّ فريق لا بدّ من التنبيه أوّلا أنّ غرض البحث أساسا هو الوصول إلى رأي الإمام مالك في هذه المسألة؛ لكونه مؤسّس المذهب وصاحبه، فتكون المدارك التي استند إليها في استنباط الأحكام أصلا لمن بعده من علماء المذهب في الاستدلال، أمّا الأدلّة التي تبحث في حكم المسألة في نفس الأمر فقد يستعان بها من حيث إنّها قرائن لمعرفة رأي الإمام، لكن لا تكون بنفسها دالّة عليه، وعزوُ أحد القولين في هذه المسألة إلى الإمام لا يكون إلا من خلال طريقين:

الأولى: وجود نصٍّ صريح عن الإمام مالك في حجّية القراءة الشاذّة أو عدمها.

الثانية: تتبع مسائل الأحكام التي رُتّب الخلاف فيها على ورود القراءة الشاذّة، فيسبر منهجه في هذه المسائل ليُنظر في موقفه منها أخذًا وتركًا.

أولا مناقشة أدلّة الفريق الأوّل:

أما استدلال أصحاب القول الأول، بأن القرآن شرطه التواتر فيعترض عليه بأنّ التواتر إنما هو شرط في التلاوة، وقضيّة المخالف هي أخذ الأحكام ممّا نُقل آحادًا، مع التسليم بكونه لا يعطى حكم القرآن في جواز الصلاة به وكتابته في المصحف.

1- ص 8

وأما الاستدلال بتطرّق احتمال كونه مذهبا للناقل، فيعترض عليه بأنّه لا يظنّ بالصحابة -مع ما تقرّر من عدالتهم وشدّة تحرّيهم فيما ينقلونه عنه ﷺ-أن ينسب أحدٌ منهم رأيه إلى الشارع دون بيانٍ منه لذلك، فضلا أن يجعل قوله قرآنًا يُقرأ.

وأما استئناسهم بقول مالك في صيام الكفّارة، وعدم اشتراط عدد في الرضعات، ففي مجرّد الاعتماد على هذا نظر، بل لا بدّ من تتبّع صنيعه في كلّ المسائل، حتى يعلم إعراضه عن القراءة الشاذّة بالكلّية، فلا يؤخذ حكمٌ كليٌّ من قوله في مسألتين أو ثلاث، لعلّه نظر فيها إلى معارض أقوى.

وأما إفتاء مالك بمنع بيع مصحف ابن مسعود وتعزير من يقرأ به ويظهره، فيعترض عليه بأن حكمه هذا مبنيٌّ على سدّ الذريعة خوف انتشار القراءة بين الناس فيعتقدوا أنّها من القرآن وهي ليست منه، ويشهد لهذا قوله: "يمنعهم أن يقرؤوا به ويظهروه"[1]؛ إذ لا نزاع في منع القراءة بالشاذّ في المحاريب وكتابتِه في المصاحف أو إضافته إلى القرآن، بل كلام المخالفين في تعليق الأحكام عليها، وهو غير متوقّف على ما ذكر، ومن أظهر ما يستدلّ به على أنّ كلام مالكٍ هنا لا يؤخذ على إطلاقه إيراده في الموطأ لحديث عائشة المتقدّم، وحديث عمر[2]، وهما من المعدود في القراءات الشاذة.

ثانيا مناقشة أدلة الفريق الثاني:

وأما استدلال الفريق الثاني بأنّ أقلّ مراتب القراءة الشاذّة أن تكون كخبر الآحاد، فقد اعترض عليه المازري ببيان الفرق بين القراءة الشاذّة وخبر الواحد، فقال: "الأصل الذي قاسوا عليه خبرٌ مظنونٌ صدقه، وهذا الذي تنازعنا فيه بعد ذلك هو خبرٌ معلومٌ بطلانه، وشتان بين ما يظنّ الصدق فيه، وبين ما يعلم بطلانه."[3] وبيان كلامه -والله أعلم- أن قياس القراءة الشاذة على خبر الواحد لايستقيم؛ لأنّ خبر الواحد إنما حكمنا بصحته لخلوّه عن المعارض مع عدم اقترانه بما يدلّ على كونه خطأ، وإذا

1- تقدم عزوه في الصفحة 7

2- ينظر صفحة 8.

3- إيضاح المحصول من برهان الأصول: 529.

تتبعنا صنيع المحدّثين في زيادة الثقة وجدناهم لا يقبلونها بإطلاق، ولا يهملونها بإطلاق، بل يقارنون بين الروايات فيرجّحون ما يظهر لهم من خلال القرائن أن فيه مزيّة على الآخر وزيادة في الضبط والإتقان، وإذا أمعنّا النظر في القراءة الشاذّة، فقد عارضها ما يقتضي بطلانها؛ إذ لا يتصوّر في مستقرّ العادة أن يُعرِض كلّ هذا الجمع عن تلك الزيادة وينفرد بها الواحد والاثنان وهي ممّا يتلى في كتاب الله.

لكن قد يجاب عن هذا الاعتراض بأنّه لا يشترط في كلّ آيةٍ نسبت إلى القرآن أن تكون متواترة وإلا وجب ردُّها جملةً؛ لاحتمال كونها مما نسخ في التلاوة دون الحكم، أو لاحتمال كونها تفسيرا من النبي ﷺ، وعليه فلا يتمّ الاعتراض بأنّ عدم التواتر قرينة على البطلان؛ لأنّ ما كان هذا حاله فلا تتوافر الدواعي على نقله متواترًا.

وما استدلّوا به من إيراد مالك في الموطأ لآيات جاءت بأخبار الآحاد ينازعون فيه من عدّة وجوه:

الأول: أنّه لا يلزم من إيراد مالك لها في الموطأ كونُه يراها حجّة، فإنه كثيرا ما يذكر أحاديث في كتابه مع إسقاطه الاحتجاج بها، ويتأكد ذلك بكونه ذكر قراءة أبيٍّ في تتابع الصيام، مع عدم اشتراطه للتتابع في كفّارة اليمين، فقد رَوى عن حميد بن قيس المكي[1]، أنه قال: "كنت مع مجاهد[2] وهو يطوف بالبيت. فجاءه إنسان فسأله عن صيام أيام الكفارة أمتتابعات أم يقطعها؟ قال حميد: فقلت له: نعم. يقطعها إن شاء. قال مجاهد: «لا يقطعها فإنها في قراءة أبيّ بن كعب **(ثلاثة أيام متتابعات)**، قال مالك: «وأحب إليّ أن يكون، ما سمى الله في القرآن، يصام متتابعا"[3]

الثاني: يحتمل أنه إنما أورد ما أورده من ذلك استئناسًا به مع أدلّةٍ أخرى دون قصد الاعتماد عليه وحده في الاستدلال؛ لكونه لا يصلح أن يكون دليلا مستقلّا، كما فعل في تفسير معنى

1- هو أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي إمام ثقة توفي سنة 130هـ. ينظر الطبقات الكبرى 486/5.
2- مجاهد بن جبر مولى السائب بن أبي السائب المخزومي إمام معروف في التفسير ورواية الحديث توفي سنة 104هـ. ينظر سير أعلام النبلاء 449/4
3-الموطأ: 437/3.

السعي في آية الجمعة فقد عضد قراءة عمر بما جاء من آيات أخرى فيها بيانٌ لمعنى السعي في القرآن، ويتّضح ذلك بنقل كلامه كاملا، ففي الموطأ أن مالكًا سأل ابن شهاب عن قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَّوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: 9]، فقال ابن شهاب كان عمر بن الخطاب يقرؤها (**إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله**)، قال مالك: "وإنما السعي في كتاب الله العمل والفعل، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: 205]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ وَهُوَ يَخۡشَىٰ﴾ [عبس: 9]، وقال: ﴿ثُمَّ أَدۡبَرَ يَسۡعَىٰ﴾ [النازعات: 22]، وقال: ﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: 4] قال مالك: «فليس السعي الذي ذكر الله في كتابه بالسعي على الأقدام، ولا الاشتداد، وإنما عنى العمل والفعل»".[1]

على أن الباجي[2] قد وجّه إيراد مالك لهذا الحديث بما يجعله خارجا عن محلّ النزاع، قال في المنتقى: "نقلَ مالكٌ ذلك بمعنى أن عمر -وهو من أهل اللّسان-حمل السعي في الآية على معنى المضيّ، فكان ذلك بمنزلة أن تفسير السعي الثابت بنص القرآن بأنه المضي دون العدو، وقوله في ذلك حجّة بلا خلاف بين العلماء"[3].

الثالث: أن بعض ما أورده مالك من تلك القراءات لم يكن محلُّ الاستدلال به على حكم في الحلال والحرام، فحديث عائشة -مثلًا-إنّما ذكره لينفي كون صلاة العصر هي الصلاة الوسطى، وهو ليس حكما فقهيّا عمليّا حتى يتشدّد في صحة أدلته عند الاستدلال عليه، وقد جرت عادة العلماء بالتخفيف فيما يتعلق بأمور الفضائل.

ويجاب عن هذه الوجوه بأنّ ثبوت اعتماده على حديث واحد فيه قراءة شاذّة يكفي لصحّة الاستدلال، ولا يضرّ تركه

1- تقدم تخريجه في صفحة 8

2- هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، فقيه مالكي كبير من رجال الحديث، توفي سنة 474هـ. ينظر الديباج 377/1.

3- المنتقى في شرح الموطأ للباجي: 194/1.

للأخذ بها أحيانا، فإنّ الاستدلال على جانب الإثبات يكتفى فيه بشاهدٍ واحد، بخلاف جانب النفي فلا بدّ من تتبع جميع الفروع حتى يعلم أن تركها لم يكن لمعارض أقوى، -وأيضًا-فإنّه لمّا أورد حديث عائشة في الخمس رضعاتٍ أعقبه بقوله "وليس العمل على هذا"[1]، فلو كان يرى أن القراءة الشاذّة ليست من جنس الأدلّة أصلا، لما احتاج إلى الاعتذار عن تركها بمعارضتها للعمل.

ثالثا مناقشة أدلة الفريق الثالث:

إن حقيقة هذا القول ترجع إلى المذهبين السابقين؛ لأنه راعى جانبا من الاستدلال عند كل فريق، فيستغنى عن مناقشته بما تقدم من الاعتراضات السابقة.

رابعا الترجيح:

الذي ترجّح للباحث -والله أعلم-أنّ الإمام مالكا لم يكن معرضا عن الأخذ بالقراءات الشاذة بالكليّة، فإنّ إيراده لها في الموطأ يدلّ دلالة ظاهرةً على أنّه يراعيها في استنباط الأحكام، لكن يبقى النظر بعد ذلك في تحديد محلّها من بين الأدلة الأخرى عنده؛ لكثرة المسائل التي ترك الأخذ بموجَب القراءة فيها، كاشتراط العدد في الرضعات، والحنث في الإيلاء، ووجوب التتابع في الكفارة، وهذا الأمر يحتاج إلى استقراء جميع الفروع المتعلّقة بالمسألة مع النظر في الدليل المعارض للقراءة الذي رجّحه الإمام عليها، والله أعلم.

الخاتمة

بعد الانتهاء مما قصدت جمعه في هذا البحث خلصت إلى النتائج الآتية:

1- القراءة الشاذة التي اختلف في حجيتها هي ما تخلّف فيها شرط التواتر ونقلت آحادا بأسانيد صحيحة

2- لا تأخذ القراءة الشاذة حكم القرآن من حيث كتابتها في المصاحف وتلاوتها، وجواز الصلاة بها.

3- الأقرب-من صنيع الإمام مالك رحمه الله-أنه يرى حجيّة

1- الموطأ: 877/4. والحديث كما في الموطأ أن عائشة قالت "كان فيما أنزل من القرآن (عشر رضعات معلومات يحرمن) ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مما يقرأ في القرآن".

الاستدلال بالقراءة الشاذة من حيث الجملة.

التوصيات:

يوصي الباحث باستقراء جميع الفروع التي تبنى أحكامها على الأخذ بالقراءة الشاذة، وينظر في تصرفات مالك في الأخذ بها وتركها، لمعرفة مرتبتها بين الأدلة الشرعية عند التعارض.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع

1. إيضاح المحصول من برهان الأصول، للمازري، تح عمار الطالبي، دار الغرب بالإسلامي، ط الأولى.
2. البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: دار الكتبي، ط الأولى، 1414هـ-1994م.
3. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى 1376 هـ- 1957 م، دار إحياء الكتب العربية:
4. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لابن رشد، تح محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط الثانية 1408ه – 1988م.
5. تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الرشيد من تفسير الكتاب المجيد، المعروف بالتحرير والتنوير لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984.
6. التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، للأبياري، تح علي بن عبد الرحمن البسام، دار الضياء الكويت، ط الأولى 1434ه – 2013م.
7. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد لابن عبد البر، تح مصطفى بن أحمد العلوي محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387.
8. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، تح

محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
9. سلاسل الذهب للزركشي، تح محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، المدينة المنورة، ط الثانية 1423هـ – 2002م.
10. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تح مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، 145هـ-1985م.
11. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط الرابعة 1407هـ – 1987م.
12. الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لحلولو، تح عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد الرياض، ط الأولى 1420هـ- 1999م.
13. الطبقات الكبرى، لابن سعد، تح محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط الأولى، 1410هـ-1990م.
14. القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط الثامنة، 2005م.
15. القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لابن العربي، تح محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى 1992م.
16. المحصول في أصول الفقه، لابن العربي، تح حسين علي اليدري وسعيد فودة، دار البيارق عمان، 1420هـ – 1999م.
17. المختصر الفقهي لابن عرفة، تح حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، ط الأولى 1435هـ – 2014م.
18. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب، تح نذير حمادو، دار ابن حزم، ط الأولى 1427هـ- 2006م.

19. المعيار المعرب، للونشريسي، تح جماعة بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ 1981م.
20. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للتلمساني، تح محمد علي فركوس، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط الأولى 1419هـ-1998م.
21. مهيع الوصول في علم الأصول، لابن عاصم الغرناطي، تح مصطفى مخدوم، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 1421هـ.
22. الموطأ لمالك، تح محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي – الإمارات، ط الأولى 1425هـ – 2004م.
23. نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني، تح عبد العظيم الديب، دار المنهاج، ط الأولى 1428هـ – 2007م.
24. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، عناية عبد الحميد الهرامة، دار الكاتب، طرابلس-ليبيا، ط الثانية، 2000م.

وقفات مع سورة الجمعة
في "تفسير القرن العظيم" لابن كثير

د. محمّد علي حسن الزّائدي
قسم الدّراسات الإسلاميّة-كلّيّة الآداب واللّغات
جامعة طرابلس

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله الّذي بحمده تتمّ الصّالحات، وترفع الدّرجات، أحمده على آلائه ونعمه، وأعوذ به من عذابه وغضبه، وأشهد أن لا إله إلّا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، وخيرته من خلقه وخليله، بعثه بالحقّ بشيراً ونذيراً، فبشّر ويسّر، وحذّر وأنذر، حتّى تركنا على المحجّة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلّا هالك، فاللّهمّ صلّ وسلّم وبارك عليه وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه واقتفى أثره إلى يوم الدّين.

وبعد، فقد كرّمنا الله ﷻ بنزول القرآن الكريم على نبيّنا محمد ﷺ، وأمرنا فيه بأن نمتثل أوامره ونجتنب نواهيه, فنعمل بأحكامه: من صلاة وزكاة وصوم وحج, وبرٍّ بالوالدين, وإحسانٍ إلى الأقارب والجيران وغيرها, وهذا كلّه وغيره من عبادات ومعاملات وأخلاق لا يمكن أن يكون إلاّ بالتّذكّر والتّدبّر في القرآن الكريم ومعانيه, وفهم ما أراده الله ﷻ منّا على وجه التّحديد, حيث قال في كتابه العزيز -وهو أصدق القائلين-: ﴿**كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ**﴾[1]، وقال ﷻ: ﴿**وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**﴾[2]، وقال

1- ص: (28).
2- الزمر: الآيتان (27،26).

ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[1].

وفي الأثر عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: "مَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيُثَوِّرِ[2] الْقُرْآنَ، فَإِنَّ فِيهِ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ"[3].

ويقول الحافظ ابن حجر ﷺ: "فإنّ أوْلى ما صُرفت فيه نفائس الأيّام، وأعلى ما خُصَّ بمزيد الاهتمام؛ الاشتغال بالعلوم الشّرعيّة، المتلقّاة عن خير البريّة، ولا يرتاب عاقل في أنّ مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنّة نبيّه المصطفى، وأنّ باقي العلوم إمّا آلاتٌ لفهمهما, وهي الضّالّة المطلوبة، أو أجنبيّة عنهما وهي الضّارة المغلوبة"[4].

وبعدُ، فهذه "**وقفات مع سورة الجمعة في تفسير ابن كثير**"، استسقيتُها من كتاب "**تفسير القرآن العظيم**" للإمام الحافظ ابن كثير ﷺ، مبرزًا من خلالها بعض ما حوته هذه السّورة من عبادات ومعاملات وغيرها، على خُطا ابن كثير ﷺ من خلال منهجه في هذا التّفسير العظيم الماتع.

حدود موضوع البحث:

تتّسم حدود موضوع هذا البحث بدراسة سورة الجمعة دراسة إجمالية, تُبرز بعض الأحكام والفوائد واللطائف، وذلك من خلال "**تفسير القرآن العظيم**" لابن كثير ﷺ، وقد تتعدّى هذا إلى تفصيل بعض المسائل الفقهيّة من أمّهات مصادر الفقه، وقليلًا ما أنقل عن غيره ممّا لا بدَّ من ذكره، وأضعه في الهامش؛ إتمامًا للفائدة المرجوّة من هذا البحث، والله المعين والموفِّق.

منهج البحث:

من المعلوم أن مهمة المناهج هي رسم المعالم التي ترشد إلى الاستخدام السليم للعقل الإنساني؛ حتّى يبدع ويجدّد، ومع هذا فإنّ المناهج العلميّة بمبادئها لا تسلب حريّة العقل في الرّفض أو القبول لبعض تلك المبادئ، بل هي أشبه ما

1- محمّد: (24).
2- تثوير القرآن: مناقشته ومدارسته والبحث فيه. قال الجوهري: "ثارَ الغبارُ يَثورُ ثَوْراً وثَوَراناً، أي: سطع ... وثوَّرَ فلانٌ عليهم الشرّ، أي: هيَّجه وأظهرَه. وثوّر القرآنَ، أي: بحث عن علمه". الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (606/2) (مادّة: ثور).
3- رواه الطبرانيُّ في المعجم الكبير، (باب العين)، برقم: (8666) (136/9).
4- فتح الباري (3/1).

يكون بتوجيهاتٍ كلّيّةٍ تدعو إلى الاهتداء بها أثناء عمليّة البحث[1].

ولـمّا كان الـمنهج البحثيّ بـمثابة الموجِّه والمنبِّه للباحث في رصف ملامـح الطّريـق السّديـد للبحث وتـحديده، كان لزاماً على الباحث أن يختار منهجاً محدّداً ينـاسب بحثـه, بغية الوصـول إلى نتائج مرضيّة؛ لذلك اخترت المنهج النّقليّ، والوصفيّ التّحليليّ، والمنهج التّاريخيّ، والاستقرائي النّاقص.

أمّا المنهجان النّقليّ والاستقرائيّ، فقد جعلتهما في نقل الأقوال وحصر الآيات والأحاديث موضوع البحث، بينما جعلت المنهج الوصفيّ التّحليليّ في مناقشة تلك الأقوال والآيات والأحاديث وتحليلها، بينما كان المنهج التّاريخيّ في ذكرِ بعضٍ من سيرة الإمام ومؤلَّفه وغيرها.

هيكليّة البحث:

قسمت هذا البحث إلى: مقدّمة، ومطلبين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أمّا **المقدّمة** فذكرت فيها عنوان الموضوع, وحدوده، ومنهج البحث، وهيكليّته.

وأمّا المطالب فكانت كالآتي:

المطلب التمهيديّ - التعريف بابن كثير ﷺ، وأهميّة تفسيره.

المطلب الأوّل - وقفات وفوائد حول سورة الجمعة، وفيه عدّة فروع.

المطلب الثّاني – أحكام تتعلّق بصلاة الجمعة, وفيه فروع.

المطلب الثّالث - ملامح عن منهجيّة ابن كثير ﷺ في سورة الجمعة, وفيه فروع.

وأمّا الخاتمة فذكر فيها أهمّ النّتائج والتوصيّات.

وقد حاولت المواءمة بين المطالب من حيثُ عددُ الصفحات، ولكن طبيعة الموضوع حالت دون ذلك، حيث كان المطلب الأخير أقلّ حجمًا من المطالب الأخرى.

وهأنذا أشرع في بحثي العلميّ هذا سائرًا فيه وفق ترتيب هيكليّة البحث, مبتدئًا بالمطلب التّمهيديّ, فإليكموه:

1 - ينظر: المفيد في منهجية البحث، لعبد الله النّقراط (ص: 59).

المطلب التمهيديّ - التعريف بابن كثير ﵀، وأهميّة تفسيره.

- **التّعريف بابن كثير ﵀ :**

مؤلِّف هذا التّفسير, هو الإمام العالِم الحافظ الفقيه: إِسْمَاعِيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير الْقَيْسِي البصروي الشَّيْخ عماد الدّين, وُلِدَ سَنَة: سَبْعمِائة أَو بعْدهَا بِيَسِير, وَنَشَأ بِدِمَشْق, وَسمع من ابْن الشّحْنَة وَابْن الزراد وَإِسْحَاق الْآمِدِيّ وَابْن عَسَاكِر والمزي وَابْن الرضي وَطَائِفَة.[1] وَأَجَازَ لَهُ من مصر الدبوسي والواني والختني وَغَيرهم, واشتغل بِالْحَدِيثِ مطالعة فِي متونه وَرِجَاله, فَجمع التَّفْسِير, وَجمع التَّارِيخ الَّذِي سَمَّاهُ الْبِدَايَة وَالنِّهَايَة, وَعمل طَبَقَات الشَّافِعِيَّة, وشرح أَحَادِيث أَدِلَّة التَّنْبِيه, وَأَحَادِيث مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب الْأَصْلِيّ, وَشرع فِي شرح البُخَارِيّ ولازم الْمزّي وصاهره على ابْنَته, وَأخذ عَن ابْن تَيْمِية ففتن بحبّه, وَكَانَ كثير الاستحضار, سَارَتْ تصانيفه فِي الْبِلَاد فِي حَيَاته, وَلم يكن على طَرِيق الْمُحدثين فِي تحصيل العوالي وتمييز العالي[2].

وكان ﵀ على مبلغٍ عظيمٍ من العلم، وقد شهد له العلماء بسَعة علمه، خصوصًا في التّفسير والحديث والتّاريخ. قال عنه الحافظ الذّهبيّ: "فَقِيه متفنِّن، ومتحدِّث متقن، ومفسّر نقّال، وله تصانيف مفيدة، يدري الفقه, ويفهم العربيّة والأصول، ويحفظ جملة صالحة من المتون والتّفسير، والرّجالِ وأحوالهم"[3].

- **أهمّيّة تفسير القرآن العظيم:**

يُعدّ تفسير ابن كثير ﵀ من أشهر كتب التّفسير وأجلِّها عموماً، وهو من كتب التّفسير بالمأثور على وجه الخصوص بعد تفسير الطّبري.

كما يعدّ من أصحّ كتب التّفسير بالمنقول وأحسنها، إن لم يكن أصحَّها وأحسنَها على الإطلاق؛ لعنايته بمناقشة أسانيد الأحاديث والآثار ومتونها.

ومن أهمّ ما يميّز تفسيره، أنّه التزم فيه بأحسن طرق التّفسير، وهي تفسيرُ

1- ينظر الدرر الكامنة (455/1) وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 534).

2- ينظر المصدران أنفسهما.

3- المعجم المختص بالمحدثين (ص: 75).

القرآن بالقرآن، ثم تفسيرُ القرآن بالسّنّة، ثم تفسيرُه بأقوال الصّحابة والتّابعين ﷺ.

ويقوم منهجه على ذكر الآية، ثم يفسّرها بعبارة سهلة موجزة، وإن أمكن تفسيرها بآية أخرى يذكرها، وهو شديد العناية بهذا النّوع من التّفسير، الّذي يسمّونه: تفسير القرآن بالقرآن، وهذا التّفسير أكثر كتب التّفسير سرداً للآيات المتناسبة في المعنى الواحد.

ثمّ يشرع في سرد الأحاديث المرفوعة الّتي تتعلّق بالآية، ويبيّن ما يُحتجّ به، وما لا يُحتجّ به، ثمّ يُردف هذا بأقوال الصّحابة والتّابعين، ومن يليهم من علماء السّلف. كما أنّه يرجّح بعض الأقوال على بعض، ويُصحّح بعض الرّوايات، ويُضعّف أخرى، ويُعدّل بعضَ الرّوّاة، ويجرح آخرين، وهذا يرجع إلى ما كان عليه من العلم بمعرفة فنون الحديث، وأحوال الرّجال.

وممّا يمتاز به ابن كثير ﷺ في منهجه في التّفسير أنّه ينبّه إلى ما في التّفسير بالمأثور من الإسرائيليّات والموضوعات، ويُحذّر منها.

المطلب الأوّل - وقفات وفوائد حول سورة الجمعة من خلال تفسيره ﷺ, وفيه فروع:

- **الفرع الأوّل - بيانه أنّ السّورة مدنيّة:**

افتتح ابن كثير ﷺ السّورة ببيان مكان نزولها وهو المدينة المنوّرة، وأنّه كان ﷺ يقرأ بها وبسورة (المنافقون) في صلاة الجمعة، فقال ابن كثير ﷺ: "وهي مدنيّة, وعن ابن عبّاس، وأبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة (الجمعة)[1] و(المنافقون). رواه مسلم في صحيحه"[2].

وفي معرض تفسيره لقوله ﷺ: ﴿**وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ**﴾[3]، قال ﷺ: "قال الإمام أبو عبد الله البخاريّ ﷺ: حدّثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا سليمان بن بلال، عن ثور، عن

1- وهي إحدى عشرة آية, ومائة وثلاثون كلمة, وسبعمائة وعشرون حرفا. لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن (289/4).

2- تفسير القرآن العظيم (115/8). والحديث رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، برقم: (877) (597/2) من حديث أبي هريرة ﷺ. وبرقم: (879) (599/2) من حديث ابن عباس ﷺ.

3- الجمعة، من الآية (3).

أبـي الغيث، عن أبـي هريرة ﷺ، قال: "كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَـأُنْـزِلَـتْ عَـلَـيْـهِ سُورَةُ الـجُـمُـعَـةِ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾، قَـالُـوا: مَـنْ هُـمْ يَـا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَلَمْ يُرَاجِعْهُمْ حَتَّى سُـئِـلَ ثَلاَثًا، وَفِـينَا سَلْمَانُ الفَارِسِيُّ ﷺ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى سَلْمَانَ، ثُـمَّ قَالَ: «لَوْ كَانَ الإِيمَانُ عِنْدَ الثُّرَيَّا، لَنَالَهُ رِجَالٌ -أَوْ رَجُلٌ- مِنْ هَؤُلاَءِ»"[1] ففي هذا الحديث دليل على أنّ هذه السّورة مدنيّة"[2].

- **الفرع الثاني - تنزيه المولى ﷻ، ووصفه بصفات الكمال:**

قال ابن كثير ﷺ -في مطلع تفسيره هذه السورة وهو يتحدّث عن لفظة: ﴿يُسَبِّحُ﴾: "يخبر -تعالى- أنه يسبّح له ما في السموات وما في الأرض، أي: من جميع المخلوقات ناطقها وجامدها، كما قال: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[3].

ثم قال: ﴿ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ﴾ أي: هو مالك السموات والأرض, المتصرّف فيهما بحكمه، وهو القدّوس أي: المنزّه عن النّقائص، الموصوف بصفات الكمال، ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[4] تقدّم تفسيره غير مرة"[5]. منها ما جاء في معرض تفسيرة لسورة: (لقمان), حيث قال ﷺ: ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾: الذي قد قهر كل شيء، ودان له كل شيء، ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾: في أقواله وأفعاله[6].

- **الفرع الثالث - من هم الأمّيّون في قوله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾؟**[7]

1- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله ﷻ: (وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ)، برقم: (4897) (151/6) و(الثريا): مجموعة من النجوم مشهورة. وقوله: (لناله) أي: لسعى إليه وحصله, وقوله: (من هؤلاء) أي: الفرس، بدلالة وضع يده ﷺ على سلمان ﷺ. ينظر: فتح الباري لابن حجر (642/8).
2- تفسير القرآن العظيم (116/8).
3- الإسراء: من الآية (44).
4- الجمعة: من الآية (1).
5- تفسير القرآن العظيم (115/8).
6- تفسير القرآن العظيم (332/6)..
7- الجمعة، من الآية (2). وذكر ابن كثير ﷺ لطيفة وفائدة عند تفسيره هذه الآية فقال: "وهذه الآية هي مصداق إجابة الله لخليله إبراهيم، حين دعا لأهل مكة أن يبعث الله فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة. فبعثه الله ﷻ وله الحمد والمنة، على حين فترة من الرسل، وطموس من السبل، وقد اشتدت الحاجة إليه، وقد مقت الله أهل الأرض عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب -أي: نزرا يسيرا- ممن تمسك بما بعث الله به عيسى ابن مريم ﷺ؛ ولهذا قال تعالى: (هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ). وذلك أن العرب كانوا قديما متمسكين بدين إبراهيم الخليل عليه السلام فبدلوه وغيروه، وقلبوه وخالفوه، واستبدلوا بالتوحيد شركا وباليقين شكا، وابتدعوا أشياء

قال ابن كثير ﷺ: "والأمّيّون هم: العرب، كما قال –تعالى-: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ﴾[1]، وتخصيص الأمّيّين بالذّكر لا ينفي مَن عداهم، ولكنّ المنّة عليهم أبلغ وآكُد، كما في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾[2]، وهو ذكر لغيرهم يتذكّرون به, وهذا وأمثاله لا ينافي قوله –تعالى-: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[3] إلى غير ذلك من الآيات الدّالّة على عموم بعثته -صلوات الله وسلامه عليه- إلى جميع الخلق، أحمرِهم وأسودِهم، وقد قدّمنا تفسير ذلك في سورة الأنعام، بالآيات والأحاديث الصّحيحة، ولله الحمد والمنّة"[4].

- **الفرع الرّابع - تشبيه اليهود بالحمير الّتي تحمل الأسفار:**

قال ابن كثير ﷺ عند تفسيره قولَه ﷻ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[5]: "يقول –تعالى- ذامًّا اليهود الذين أُعطوا التّوراة وحملوها للعمل بها، فلم يعملوا بها، مثلهم في ذلك كمثل الحمار يحمل أسفارا، أي: كمثل الحمار إذا حمل كتبا لا يدري ما فيها، فهو يحملها

لم يأذن بها الله وكذلك أهل الكتابيْن قد بدلوا كتبهم وحرفوها وغيروها وأولوها. فبعث الله محمدا -صلوات الله وسلامه عليه- بشرع عظيم، كامل شامل لجميع الخلق، فيه هدايتهم، والبيان لجميع ما يحتاجون إليه من أمر معاشهم ومعادهم، والدعوة لهم إلى ما يقربهم إلى الجنة، ورضا الله عنهم، والنهي عما يقربهم إلى النار وسخط الله. حاكم، فاصل لجميع الشبهات والشكوك والريب في الأصول والفروع. وجمع له تعالى محاسن ممن كان قبله، وأعطاه ما لم يعط أحدا من الأوّلين، ولا يعطيه أحدا من الآخرين، فصلوات الله وسلامه عليه دائما إلى يوم الدين". تفسير القرآن العظيم لابن كثير (116/8). والحكمة من البدء بالتلاوة فالتزكية فالتعليم في هذه الآية هي كما جاء عن ابن عاشور: "وابتُدئ بالتلاوة؛ لأن أول تبليغ الدعوة بإبلاغ الوحي، وثُنّيَ بالتزكية؛ لأن ابتداء الدعوة بالتطهير من الرجس المعنوي وهو الشرك، وما= =يعلق به من مساوئ الأعمال والطباع. وعقّب بذكر تعليمهم الكتاب؛ لأن الكتاب بعد إبلاغه إليهم تبيَّنَ لهم مقاصدُه ومعانيه". التحرير والتنوير (209/28).

ولسائلٍ أن يسأل: لم قدم ﷺ التزكية على التعليم ههنا، في حين أنه قدم التعليم على التزكية في سورة البقرة، عندما قال: (**رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَٰبَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ**) [البقرة، من الآية 128]؟ والجواب عن ذلك كما قال ابن الزبير الغرناطي: إن آية البقرة كانت دعوة إبراهيم ﷺ بالتعليم والتزكية قبل وجود الضلال في الذرية المدعو لها، فجاء ذكر التعليم أولا، وإنما تحصل لهم تزكيتُهم ورفع ضلالهم المتوقع وقوعه بما يُمنحونه من التعليم وما يتلى عليهم من الآيات؛ لأن ذلك هو السبب في حصول التزكية والسلامة من الضلال. وأما آية الجمعة فالغاية منها ذكر الامتنان عليهم بهدايتهم بعد الضلال الذي كان قد وجد منهم، والتعريف بإجابة دعوة إبراهيم ﷺ؛ لذا أخر ذكر تعليمهم الكتاب والحكمة المزيلين لضلالهم؛ ليكون تلوه ذكرٌ للضلال الذي أنقذهم الله منه بما علمهم وأعطاهم، ولذا كان ختام الآية: (**وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ**). ينظر: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، للغرناطي (51/1).

1- آل عمران: من الآية (20).
2-الزخرف: من الآية (43).
3- الأعراف: من الآية (158).
4- تفسير القرآن العظيم (115/8).
5- الجمعة: من الآية (5).

حملا حسّيًّا، ولا يدري ما عليه. وكذلك هؤلاء في حملهم الكتاب الّذي أُوتُوه، حفظوه لفظا ولم يفهموه ولا عملوا بمقتضاه؛ بل أَوّلوه وحرّفوه وبدّلوه، فهم أسوأ حالا من الحمير؛ لأنّ الحمار لا فهْم له، وهؤلاء لهم فهوم لم يستعملوها؛ ولهذا قال في الآية الأخرى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾[1]، وقال هاهنا: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾" [2]. قال ابن القيّم معلِّقًا: "فهذا المثل، وإن كان قد ضُرب لليهود، فهو متناوِلٌ من حيث المعنى لمن حمل القرآن فترك العمل به، ولم يؤدِّ حقه، ولم يرعه حق رعايته"[3].

- **الفـــرع الخامس - حِفظُه ﷺ للنبي ﷺ:**

قال ابن كثير ﷺ وهو يفسّر قول الله ﷻ: "﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[4]، أي: إن كنتم تزعمون أنّكم على هدى، وأن محمّدًا وأصحابه على ضلالة، فادعوا بالموت على الضّال من الفئتين ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ فيما تزعمونه.

قال الله ﷻ: ﴿وَلاَ يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ أي: بما يعلمون لهم من الكفر والظّلم والفجور، ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌۢ بِالظَّٰلِمِينَ﴾[5]، وقد قدّمنا في سورة "البقرة" الكلام على هذه المباهلة لليهود, وقد أسلفنا الكلام هناك وبيّنّا أنّ المراد أن يدعوا على الضّال من أنفسهم أو خصومهم. وقد قال الإمام أحمد: حدثنا إسماعيل بن يزيد الرقي أبو يزيد، حدثنا فرات، عن عبد الكريم بن مالك الجزري، عن عكرمة، عن ابن عباس قال, قال أبو جهل -لعنه الله-: "إِنْ رَأَيْتُ مُحَمَّدًا عِنْدَ الْكَعْبَةِ لَآتِيَنَّهُ حَتَّى أَطَأَ عَلَى عُنُقِهِ. قَالَ, فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ فَعَلَ، لَأَخَذَتْهُ الْمَلَائِكَةُ عِيَانًا، وَلَوْ أَنَّ الْيَهُودَ تَمَنَّوْا الْمَوْتَ، لَمَاتُوا، وَرَأَوْا مَقَاعِدَهُمْ مِنَ النَّارِ، وَلَوْ خَرَجَ الَّذِينَ يُبَاهِلُونَ رَسُولَ اللهِ

1- الأعراف: من الآية (179).
2- الجمعة: من الآية (5) والقول لابن كثير ﷺ في: تفسير القرآن العظيم (117/8).
3- التفسير القيّم "تفسير القرآن الكريم" لابن القيم (ص: 543)
4- الجمعة: (6).
5- الجمعة: (7).

ﷺ لَرَجَعُوا لَا يَجِدُونَ مَالًا وَلا أَهْلًا»"[1]"[2].

- **الفرع السادس - لم سمّيت الجمعة بالجمعة؟**

قال ابن كثير ﷺ عند تفسيره قول الله ﷻ: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ**﴾[3]: "إنّما سمّيت الجمعةُ جمعةً[4]؛ لأنّها مشتقّة من الجمع، فإنّ أهل الإسلام يجتمعون فيه في كلّ أسبوع مرّة بالمعابد الكبار، وفيه كَمُل جميع الخلائق، فإنّه السّادس من السّتّة الّتي خلق الله فيها السموات والأرض، وفيه خُلق آدم، وفيه أُدخل الجنّة، وفيه أُخرج منها، وفيه تقوم السّاعة. وقال ابن أبي حاتم: حدّثنا الحسن بن عرفة، حدّثنا عَبِيدة بن حُميد، عن منصور، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن قَرْثَعٍ الضَّبِّيِّ، حدّثنا سلمان قال، قال أبو القاسم ﷺ: «**يَا سَلْمَانُ، مَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ؟**» قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَوْمٌ جُمِعَ فِيهِ أَبَوَاكَ -أَوْ أَبُوكُمْ-**»"[5].

المطلب الثاني: أحكامٌ تتعلّق بصلاة الجمعة, وفيه فروع:

- **الفرع الأوّل - هل المراد بالسعي في قوله ﷻ: ﴿فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾[6] المشي السريع؟**

قال ابن كثير ﷺ: "وقد أمر الله المؤمنين بالاجتماع لعبادته يوم الجمعة، فقال: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَ**﴾[7]، أي: اقصدوا واعمدوا، واهتمّوا في مسيركم إليها، وليس المراد بالسّعي هاهنا المشي السّريع، وإنّما هو الاهتمام بها، كقوله -تعالى-: ﴿**وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا**

1- أخرجه أحمد في مسنده، من مسند عبد الله بن عباس ﷺ، برقم (2225) (98/4). قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (228/8): "في الصحيح طرف من أوله". وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (872/7).

2- تفسير القرآن العظيم (118/8).

3- الجمعة: من الآية (9).

4- تسمى قديمًا: عَرُوبَةُ, فَقَدْ كَانُوا يُسَمُّونَ الْأَيَّامَ فِي عهد نبي الله صالح -عليه السّلام- الْأَحَدَ: أَوَّلٌ, وَالِاثْنَيْنِ: أَهْوَنُ, وَالثُّلَاثَاءَ: دُبَارٌ, وَالْأَرْبِعَاءَ: جُبَارٌ, وَالْخَمِيسَ: مُؤْنِسٌ, وَالْجُمُعَةَ: عُرُوبَةُ, وَالسَّبْتَ: شُبَارٌ. ينظر تفسير البغوي (210/2).

5- تفسير القرآن العظيم (119/8). والحديث أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، برقم: (18895) (3356/10)، وأحمد في مسنده، من مسند سلمان الفارسي، برقم: (23729) (133/39) والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (6092) (237/6) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (174/2): "رجاله ثقات".

6- الجمعة: من الآية (9).

7- الجمعة: من الآية (9).

سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾[1]. فأمّا المشي السّريع إلى الصّلاة فقد نُهي عنه؛ لما أخرجاه في الصّحيحين عن أبي هريرة ﷺ، عن النّبيّ ﷺ قال: «**إِذَا سَمِعْتُمُ الإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلاَةِ وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ وَالوَقَارُ، وَلاَ تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا**». لفظ البخاري[2]، وعن أبي قتادة قال: "بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ سَمِعَ جَلَبَة رِجَالٍ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «**مَا شَأْنُكُمْ؟**» قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: «**فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَامْشُوا وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا**»" أَخْرَجَاهُ[3]. قال الحسن: أما والله ما هو بالسّعي على الأقدام -ولقد نُهُوا أن يأتوا الصّلاة إلا وعليهم السّكينة والوقار-، ولكن بالقلوب والنّيّة والخشوع"[4].

- **الفرع الثّاني- استحباب الاغتسال يوم الجمعة:**

قال ابن كثير ﷺ : "ويستحبّ لمن جاء الجمعة أن يغتسل قبل مجيئه إليها؛ لما ثبت في الصّحيحين عن عبد الله بن عمر ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ**»[5]. وعن جابر ﷺ قال، قال رسول الله ﷺ: «**عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ غُسْلُ يَوْمٍ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ**». رواه أحمد، والنّسائي، وابن حبان[6].

وقال الإمام أحمد: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا ابن المبارك، عن الأوزاعي، عن حسّان ابن عطية، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس الثقفي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ غَسَّلَ**

1- الإسراء: من الآية (19).
2- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: لا يُسعى إلى الصّلاة، برقم: (636) (129/1).
3- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: قول الرجل: فاتتنا الصلاة، برقم (635) (129/1)، ومسلم في صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، برقم (603) (421/1) واللفظ للبخاري.
4- تفسير القرآن العظيم (120/8).
5- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة، برقم: (877) (2/2)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، برقم: (844) (579/2).
6- أخرجه أحمد في مسنده، من مسند جابر بن عبد الله ﷺ، برقم: (14266) (167/22)، والنّسائي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب إيجاب الغسل يوم الجمعة برقم: (1681) (263/2)، وابن حبّان في صحيحه كما في الإحسان، كتاب الطهارة، باب غسل الجمعة، برقم: (1219) (21/4). قال عنه الألباني في إرواء الغليل (173/1): "ورجاله ثقات رجال مسلم, إلا أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه, ولكن لا بأس به في الشواهد".

وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ، وَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ أَجْرُ سَنَةٍ، أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا»[1].

- **الفرع الثّالث - استحباب التطيب ولبس أحسن الثياب للجمعة:**

قال ابن كثير ﷺ: "ويستحب له أن يلبس أحسن ثيابه، ويتطيّب ويتسوّك، ويتنظّف ويتطهّر، وفي حديث أبي سعيد المتقدّم: «**غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَالسِّوَاكُ، وَأَنْ يَمَسَّ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ**»[2]. وقال الإمام أحمد: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن إبراهيم التيمي، عن عمران بن أبي يحيى، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبي أيوب الأنصاري: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمَسَّ مِنْ طِيبِ أَهْلِهِ -إِنْ كَانَ عِنْدَهُ-، وَلَبِسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ فَيَرْكَعَ -إِنْ بَدَا لَهُ- وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يُصَلِّيَ، كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى**»"[3]. وعن عائشة ﵂: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَرَأَى عَلَيْهِمْ ثِيَابَ النِّمَارِ[4]، فَقَالَ: «**مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنْ وَجَدَ سَعَةً أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ**». رواه ابن ماجه"[5].

- **الفرع الرّابع - هل المقصود بالنداء في قوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ﴾[6] النداء الأول أم الثاني؟**

قال ابن كثير ﷺ: "المراد بهذا النّداء هو النّداء الثّاني، الّذي كان يُفعل بين يدي رسول الله ﷺ إذا خرج فجلس على المنبر، فإنّه كان حينئذ يؤذّن بين يديه، فهذا هو المراد، فأمّا النّداء الأوّل الّذي

1- أخرجه أحمد في مسنده، من مسند المدنيين، برقم: (16173) (93/26، 94) وصحّحه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (433/1).
2- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة، برقم: (880) (3/2)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الطيب والسواك يوم الجمعة، برقم: (846) (581/2).
3- أخرجه أحمد في مسنده، من مسند الأنصار، برقم (23571) (547/38)، وقال عنه محققُ المسندِ شعيبٌ الأرنؤوط: "صحيح لغيره".
4- "النِّمَارُ جمْع نَمِرَةٍ: وهي كسَاء من صوف ملون مخطط". كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (433/1).
5- تفسير القرآن العظيم (121/8، 122). والحديث رواه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، برقم: (1096) (349/1). وقال البوصيري في الزوائد (131/1): "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات".
6- الجمعة: من الآية (9).

زاده أمير المؤمنين عثمان بن عفّان ﷺ، فإنّما كان هذا لكثرة النّاس، كما رواه البخاري ﷺ، حيث قال: حدّثنا آدم -هو ابن إلياس-، حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزّهري، عن السّائب بن يزيد قال: "كَانَ النِّدَاءُ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الإِمَامُ عَلَى المِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ ﷺ بَعْدَ زَمَنٍ، وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النِّدَاءَ الثَّانِي عَلَى الزَّوْرَاءِ"[1]. يعني: يؤذّن على الدّار الّتي تسمّى بالزّوراء، وكانت أرفع دار بالمدينة، بقرب المسجد"[2].

- **الفرع الخامس - هل يقع البيع صحيحاً بعد الأذان الثاني؟**

قال ابن كثير ﷺ: "وقوله: ﴿**وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ**﴾ أي: اسعوا إلى ذكر الله، واتركوا البيع إذا نودي للصّلاة، ولهذا اتّفق العلماء على تحريم البيع بعد النّداء الثّاني، واختلفوا: هل يصحّ إذا تعاطاه متعاطٍ أم لا؟ على قولين، وظاهر الآية عدم الصّحّة, كما هو مقرّرٌ في موضعه، والله أعلم"[3].

قلتُ: ظاهر الآية يدل على حرمة البيع بعد الأذان الثاني، وهو أمر مجمَع عليه كما يقول ابن رشد[4]، ولكن إن حصل بيع -والحالة هذه- فهل يقع صحيحًا؛ بأن تترتب عليه آثاره أم لا؟ بعبارة أخرى: الإثم موجود لا محالة؛ لمخالفة الأمر بالسعي للجمعة وترك البيع، ولكن هل البيع يمضي مع الإثم أو لا؟

اختلف الأئمة في ذلك على قولين؛ بناء على أن النهي عن الشيء الذي أصله مباح إذا تقيد النهي بصفة، هل يعود بفساد المنهي عنه فيُحكم بفسخه أم لا؟ وإن فسخ فعلى من يفسخ؟ وهل تلحق سائر العقود في هذا المعنى بالبيع أم لا؟

المشهور من مذهب مالك: أنه يفسخ، وهو نص الإمام في المدونة[5]. وقال في "المجموعة" فيمن باع بعد النداء يوم الجمعة، قال: بئس ما صنع, وليستغفر الله[6]. ووقع خلافٌ فيما إذا وقع البيع أو

1- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الأذان يوم الجمعة، برقم: (912) (8/2). وفيه: (زَادَ النِّدَاءَ الثَّالِثَ)، وليس كما ذكر ابن كثير ﷺ.
2- تفسير القرآن العظيم (122/8).
3- تفسير القرآن العظيم (122/8).
4- ينظر: بداية المجتهد (169/2).
5- ينظر: المدونة (234/1).
6- ينظر: النوادر والزيادات (469/1).

غيره مما ينهى عنه بين شخصين في حال سعيهما للجمعة، فقيل: يفسخ سدا للذريعة، وقيل: لا؛ لأنه لم يشغلهما عن السعي[1].

وأما الحنفية والشافعية فلا يرون الفسخ في مثل هذا، حيث نص الإمام الشافعي على ذلك فقال: "ولا أفسخ البيع بحال"[2]. وجاء في "بدائع الصنائع"[3]: أن الله ﷻ أمر بترك البيع عند النداء نهيا عن البيع، لكن لغيره وهو ترك السعي، فكان البيع في ذاته مشروعا جائزا لكنه يكره؛ لأنه اتصل به غير مشروع وهو ترك السعي.

وأما على من يفسخ؟ فعند مالك على من تجب عليه الجمعة, لا على من لا تجب عليه. ومحلُّ الفسخ وردُّ السلعة من يد المشتري إن لم تفت بيده، فإن فاتت فيلزم المشتري القيمة حين القبض على المشهور، وقيل: يمضي العقد[4]. ويُستثنى من انتقض وضوؤه ولا يجد الماء إلا بالشراء، فلا حرمة على بائع ولا مشتر[5].

وأما أهل الظاهر فتقتضي أصولهم أن يفسخ على كل بائع[6].

وأما سائر العقود فيحتمل أن تلحق بالبيوع؛ لأن فيها المعنى الذي في البيع من الشغل به عن السعي إلى الجمعة، ويحتمل أن لا تلحق به؛ لأنها تقع في هذا الوقت نادرا بخلاف البيوع. وذكر الشيخ الدردير أن ما أشبه البيع فإنه يلحق به في الحكم؛ كالإجارة والشفعة والإقالة وغيرها من عقود المعاوضات، وأما غير ذلك فلا؛ كالنكاح والصدقة[7].

- **الفرع السّادس - من تكلّم والإمام يخطب فلا جمعة له:**

قال ابن كثير ﷺ في معرض تفسيره الآية السّالفة الذكر: "وقال الإمام أحمد ﷺ: حدّثنا ابن نمير، عن مجالد، عن الشّعبي، عن ابن عبّاس ﷺ قال، قال رسول الله: «**مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ**

1- ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (623/2).
2- الأم للشافعي (224/1).
3- للكاساني (232/5).
4- ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي (90/2).
5- ينظر: بلغة السالك لأقرب المسالك (514/1).
6- ينظر: بداية المجتهد - البابي الحلبي (169/2).
7- ينظر: بلغة السالك لأقرب المسالك (514/1).

أَسْفَارًا، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ، لَيْسَ لَهُ جُمُعَةٌ»"[1].

- **الفرع السّابع - هل الأصل في الإمام أن يخطب قائماً أم جالساً؟**

قال ابن كثير ﷺ: "وفي قوله -تعالى-: ﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِماً﴾[2] دليلٌ على أنّ الإمام يخطب يوم الجمعة قائماً، وقد روى مسلم في صحيحه عن جابر بن سَمُرة قال: "كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُطْبَتَانِ، يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيُذَكِّرُ النَّاسَ"[3].

- **الفرع الثّامن - انصراف المسلمين والرسول ﷺ يخطب! ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْواً إِنفَضُّواْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِماً﴾**[4] أي: على المنبر تخطب. هكذا ذكره غير واحد من التابعين، منهم: أبو العالية، والحسن، وزيد بن أسلم، وقتادة[5].

قال مقاتل بن حيان: العير كانت لدحية قبل إسلامه، وكان معها طبل وهو الذي أريد باللَّهو. والضمير للتجارة؛ لأن الانفضاض إليها إذا كان مذموماً فإلى اللَّهو أولى[6]. وقد صح بذلك الخبر، فقال الإمام أحمد: حدثنا ابن إدريس، عن حصين، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر قال: "قَدِمَتْ عِيرٌ الْمَدِينَةَ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَخَرَجَ النَّاسُ، وَبَقِيَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَنَزَلَتْ: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْواً إِنفَضُّواْ إِلَيْهَا﴾"[7]. أخرجاه في الصّحيحين، من حديث سالم، به[8].

وقال الحافظ أبو يعلى: حدثنا زكريا بن يحيى، حدثنا هشيم، عن حصين، عن سالم بن أبي الجعد وأبي سفيان، عن جابر

1- تفسير القرآن العظيم (117/8). والحديث أخرجه أحمد في مسنده، من مسند عبد الله بن عباس ﷺ، برقم: (2033) (475/3). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (184/2): "وفيه مجالد بن سعيد، وقد ضعفه الناس، ووثقه النَّسائي في رواية".
2- الجمعة، من الآية (11).
3- تفسير القرآن العظيم (124/8). والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب: ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة برقم: (862) (589/2).
4- الجمعة، من الآية (11).
5- ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري (646/22).
6- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني (ص: 163). 163).
7- أخرجه أحمد في مسنده، من مسند جابر بن عبد الله ﷺ، برقم (13356) (256/22)
8- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب: باب: إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة، برقم (936) (13/2)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الجمعة، بابٌ في قوله تعالى: **(وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْواً إِنفَضُّواْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِما)**، برقم (863) (590/2).

بن عبد الله قال: "بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدِمَتْ عِيرٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَابْتَدَرَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ تَتَابَعْتُمْ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْكُمْ أَحَدٌ لَسَالَ بِكُمُ الْوَادِي**»"[1].

ومن هذا الحديث أخذ بعض الأئمّة أن أقلَّ ما تصحّ به الجمعة من ناحية العدد اثنا عشر رجلًا وبه قال الإمام مالك, حيث اشترط حضور اثني عشر رجلاً لصلاة الجمعة وخُطبتها, ولما روي أيضًا عن جابر بن عبد الله ﷺ "أن النبي ﷺ كان يخطب قائما يوم الجمعة، فجاءت عير من الشام، فانفتل الناس إليها، حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلا، فأنزلت هذه الآية التي في سورة الجمعة: ﴿**وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْواً إِنفَضُّواْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِماً**﴾[2]"[3].

المطلب الثّالث - ملامح من تفسير ابن كثير ﷺ لسورة الجمعة:

- **الفرع الأوّل - منهجه وطريقته في التفسير:**

ومن خلال قراءتي لسورة الجمعة من هذا التفسير العظيم أمكنني استخلاص بعضٍ من الملامح الّتي تبيّن منهجه وطريقته في التفسير، وهي كالآتي:

1- أنه يفتتح السّور ببيان مكان نزولها.

2- أنه استعان في تفسيره بالقرآن نفسه، فكان يورد الآيات الّتي تبيّن معنى الآية، كما فعل عند تفسير لقوله ﷻ: ﴿**فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ**﴾، حيث فسّر السعي هنا بالاهتمام في المسير إليها، قال: "وليس المراد بالسّعي هاهنا المشي السّريع، وإنّما هو الاهتمام بها، كقوله -تعالى-: ﴿**وَمَنْ أَرَادَ ٱلْأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**﴾"، وغيرها من الواضع.

1- تفسير القرآن العظيم (123/8). والحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده، من مسند جابر ﷺ، برقم (1979) (468/3), وصححه الألباني في: السلسلة الصحيحة (410/7).

2- الجمعة: 11.

3- رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب في قوله تعالى: **(وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْواً إِنفَضُّواْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِماً)**، برقم: (863) (590/2).

3- أنّه يفسّر ويرجّح بظاهر الآية، كما جاء عند تفسيره لقوله ﷻ: ﴿وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾، حيث قال: "واختلفوا: هل يصحّ إذا تعاطاه متعاطٍ أم لا؟ على قولين، وظاهر الآية عدم الصّحّة".

4- أنه كان يورد الأحاديث المرويّة عن النبي ﷺ في تفسير معنى الآية ويرجّح بها، كما فعل عند تفسيره لقوله ﷻ: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، حيث قال: "فأمّا المشي السّريع إلى الصّلاة فقد نُهي عنه؛ لما أخرجاه في الصّحيحين عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمُ الإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلاَةِ وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ وَالوَقَارُ، وَلاَ تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»".

5- اعتناؤه بذكر أسباب النزول، حيث قال في سبب نزول قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾: "فقال الإمام أحمد: حدّثنا بن إدريس، عن حصين، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر قال: "قَدِمَتْ عِيرٌ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَخَرَجَ النَّاسُ، وَبَقِيَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، فَنَزَلَتْ: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾". أخرجاه في الصّحيحين من حديث سالم، به".

6- أنه يستعين في تفسيره بأقوال السّلف في بيان معنى الآية، كما فعل عند تفسيره للآية السّابقة الذّكر، حيث استشهد بقول قتادة والحسن ﷺ.

7- أنّه ينقل عمن سبقه من المفسّرين كالطبري، وابن أبي حاتم، وغيرهم. وهذا كثير في تفسيره.

8- عند تفسيره للآية قد يحيل القارئ على موضع آخر سابق أو لاحق، يكون الكلام مستوفى في ذلك الموضع، كما فعل عند تفسيره لقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، حيث بيّن أنّه ﷺ بُعث إلى جميع الخلق، أحمرهم وأسودهم، ثمّ قال: "وقد قدّمنا تفسير ذلك في سورة الأنعام، بالآيات والأحاديث الصّحيحة، ولله الحمد والمنّة". وغيرها من المواضع.

9- اعتناؤه ببيان بعض الأحكام الفقهيّة، وذِكْرُ اختلافَ العلماء في ذلك، وترجيحُه فيما بينها، مثاله قوله: "اتّفق العلماء على تحريم البيع بعد النّداء الثّاني، واختلفوا: هل يصحّ إذا تعاطاه متعاطٍ أم لا؟ على

قولين، وظاهر الآية عدم الصّحّة". كما أنّه يذكر ما يتعلّق بالموضوع الذي يفسّره إن كانت له مستحبّات ومندوبات، حيث بيّن استحباب الاغتسال للجمعة، والتّطيّب، ولبس الحسن من الثّياب، والتّبكير، إلى غير ذلك. وساق الأحاديث الصّحيحة في بيان ذلك.

- **الفرع الثّاني - مصادره، ومنهجه في نقله منها:**

اعتمد ﷺ في تفسيره على مجموعة من المصادر من مختلف فروع العلم، فاعتمد على كتب التفسير، والحديث، وكان له اهتمام بالأحاديث، والأسانيد، والمتون.

1- **اعتماده على كتب التّفسير**: نجده في كثير من المواضع يستعين بما سبقه من مؤلّفات في التّفسير، وتارة يشير إليه، وتارة لا يشير إلى ذلك، فمن الأول، كقوله: قال ابن أبي حاتم: حدّثنا ... إلخ. ومن الآخر كقوله: قال قتادة، أو قال الحسن، ولعله يكون قد نقل قوليهما من تفسير الطبري أو من تفسير ابن أبي حاتم، وهو في كلٍّ لا يشير إليهما، وليس ذلك بقادح فيه؛ فقد كان هذا ديدان المفسرين والعلماء الأقدمين، حيث إنهم لكثرة نقولاتهم واستشهاداتهم بأقوال من سبقهم قد يسهون ويتجاوزون عن ذلك.

2- **اعتماده على كتب الحديث**: وهذا كثير وغالب على تفسيره، وأغلب التفاسير، إلّا أننا نجده يهتم اهتماماً كبيراً بالأسانيد والمتون، والألفاظ، فنجده عندما ينقل من الصّحاح أو المسانيد أو السنن، يذكر إسناد الحديث في الغالب، وإن كانت له ألفاظ أخرى يذكرها، ويذكر من خرّجها، ويعقّب عليها، مثاله ما ذكره عند تفسير قوله ﷺ: ﴿**وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ**﴾، حيث قال: قال أبو عبد الله البخاري: حدّثنا عبد العزيز، حدثنا ... ألخ، ثم قال بعد أن ذكر سند الحديث ومتنه: "ورواه مسلم، والتّرمذي، والنّسائي، وابن أبي حاتم، وابن جرير، من طرق عن ثور بن زيد الدّيلي، عن سالم أبي الغيث، عن أبي هريرة، به".

وفي موضع آخر قال: قال الإمام أحمد: حدّثنا إسماعيل بن زيد ... إلخ، ثم قال بعد أن ذكر سند الحديث ومتنه: "رواه البخاري، والتّرمذي، والنّسائي، من حديث عبد الرّزّاق، عن معمر، عن عبد

الكريم، به. قال البخاري: تابعه عمرو بن خالد، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم".

وفي موضع آخر بعد أن ذكر حديثاً رواه الإمام أحمد بإسناده، قال: "وهذا الحديث له طرق وألفاظ، وقد أخرجه أهل السّنن الأربعة، وحسّنه التّرمذي".

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى له وصحبه ومن والاه.

وبعد، فإني في خاتمة هذا البحث المتواضع أذكر أهم ما توصلت إليه من نتائج، وهي على النحو الآتي:

1-أن ابن كثير ﷺ يعتبر من أهم أعلام القرن الثامن الهجري وأشهرهم؛ لما له من مكانة علمية مرموقة في عصره، فقد طلب العلم، وكدّ واجتهد، وحرص على إتقانه وحفظه والعناية به، وقضّى جلّ حياته في خدمة القرآن الكريم، والحديث الشريف، إلى جانب الفقه والسيرة والتاريخ.

2-أن ابن كثير ﷺ يعتبر من الحفاظ المجتهدين، فقد حفظ القرآن وهو في الحادية عشرة من عمره، وحفظ الحديث الشريف، وحفظ "التنبيه" للشيرازي في فروع الشافعية، و"مختصر ابن الحاجب" في الأصول، فكان مفسرا بارعا، ومحدثا ناقدا، وفقيها متمرسا، يُرجع إليه في المهمات الجسام، والوقائع الخطيرة، وكانت إسهاماته في الفتوى أكثر من كتبه ومصنفاته.

3-مناقشته لما يسوقه من الأحاديث والآثار، وبيان الصحيح والضعيف منها، سندًا ومتنًا، وتوجيه الأقوال، وبيان الصحيح والراجح منها، الأمر الذي جعله من أصح التفاسير إذا ما استبعدنا "جامع البيان" للطبري؛ لاهتمام ابن كثير بمناقشة الأسانيد أكثر من اهتمام الطبري بذلك، بل نجده يناقش كلام الطبري نفسه، في تصحيح أو تضعيف بعض الأحاديث والآثار.

وأوصي طلاب العلم عامة وأنصحهم بالالتفاف حول هذا التفسير، لسبر أغواره، والتزود من كل فنونه وعلومه، وذلك لسهولة عبارته، وابتعادها عن الغريب ووحشيّ الألفاظ.

هذا وما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشّيطان، وصلّى الله وسلّمَ وبارك على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولًا - القرآن الكريم برواية قالون عن نافع، رسمًا وضبطًا وتخريجًا.

ثانيًا - تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل، ابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، تح: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط:2، 1420هـ - 1999م.

بقية المصادر والمراجع:

1- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط:2، 1405هـ - 1985م.

2- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المكي (ت: 204هـ)، دار المعرفة، بيروت-لبنان، (د ط)، 1410هـ - 1990م.

3- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت: 587هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط:2، 1406هـ - 1986م.

4- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، الشهير بابن رشد الحفيد (ت:595هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة-مصر، ط:4، 1395هـ - 1975م.

5- بلغة السالك لأقرب المسالك حاشية الصاوي على الشرح الصغير, لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت: 1241 هـ) تح: محمد عبد السلام شاهين, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, 1415 هـ - 1995 م.

6- التحرير والتنوير, لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ), الدار التونسية للنشر - تونس, 1984م.

7- تفسير القرآن العظيم, لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم

(ت:327 هـ), تح: أسعد محمد الطيب, مكتبة نزار مصطفى الباز, المملكة العربية السعودية, ط: الثالثة - 1419 هـ.

8- تفسير القرآن الكريم, لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ), تح: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية, بإشراف: إبراهيم رمضان, دار ومكتبة الهلال –بيروت, ط: الأولى - 1410 هـ.

9- جامع البيان عن تأويل آي القرآن, لمحمد بن جرير أبي جعفر الطبري (ت: 310هـ), تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي, بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر, دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, ط: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

10- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه, لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي المعروف بـ (صحيح البخاري) (ت256 ه), تح: محمد زهير بن ناصر الناصر, دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط: الأولى، 1422هـ.

11- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة, لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ), تح: محمد عبد المعيد ضان, مجلس دائرة المعارف العثمانية, صيدر أباد – الهند, ط: الثانية، 1392هـ - 1972م.

12- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها, لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: 1420هـ), مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض, ط: الأولى، مكتبة المعارف, (د ت).

13- سنن ابن ماجه, لابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: 273هـ), تح: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي, (د ت) (د ط).

14-السنن الكبرى, لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت: 303ه), تح: حسن عبد المنعم شلبي, أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط, قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي, مؤسسة الرسالة – بيروت - ط: الأولى، 1421 ه - 2001 م.

15- شرح مختصر خليل للخرشي, لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبي عبد الله (ت: 1101ه), دار الفكر للطباعة – بيروت, (د ط) (د ت).

16- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان, لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبي حاتم الدارمي البُستي (ت: 354ه), تح: شعيب الأرنؤوط, مؤسسة الرسالة – بيروت, ط: الثانية، 1414 ه – 1993م.

17- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393ه) تح: أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين – بيروت, ط: الرابعة 1407 ه - 1987 م.

18- صَحِيحُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب, لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420ه), مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض - المملكة العربية السعودية, ط: الأولى، 1421 ه - 2000 م.

19- طبقات الحفاظ. لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911ه), دار الكتب العلمية - بيروت, ط: الأولى، 1403ه.

20- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني, لأحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، شهاب الدين الشافعيّ ثم الحنفي (ت 893ه), من أول سورة النجم إلى آخر سورة الناس, تح: محمد مصطفي كوكصو, جامعة صاقريا - كلية العلوم الاجتماعية – تركيا, 1428 ه - 2007 م, (د ط).

21- فتح الباري شرح صحيح البخاري, لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي (ت: 852ه), دار المعرفة - بيروت، 1379ه.

22- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني, لأحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم النفراوي الأزهري

المالكي (ت: 1126 ه), تح: رضا فرحات, مكتبة الثقافة الدينية, مصدر الكتاب: موقع مكتبة المدينة الرقمية.

23- كشف المشكل من حديث الصحيحين, لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597ه) تح: علي حسين البواب, دار الوطن – الرياض, (د ت).

24- لباب التأويل في معاني التنزيل, لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبي الحسن، المعروف بالخازن (ت: 741ه), تصحيح: محمد علي شاهين, دار الكتب العلمية – بيروت, ط: الأولى، 1415 ه.

25- مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ, لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: 807ه), تح: حسين سليم أسد الدّاراني, دَارُ المَأْمُون لِلتُّرَاثِ, (د ت) (د ط).

26- مختصر تفسير البغوي, لعبد الله بن أحمد بن علي الزيد, دار السلام للنشر والتوزيع – الرياض, ط: الأولى، 1416ه.

27- المدونة, لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179ه), دار الكتب العلمية,
ط: الأولى، 1415ه - 1994م.

28- مسند أحمد بن حنبل, لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: 241ه), تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون, مؤسسة الرسالة, ط: الأولى، 1421 ه - 2001 م.

29- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ , لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261ه), تح: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي – بيروت, (د ت) (د ط).

30- المعجم الكبير, لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت: 360ه), تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي, مكتبة ابن تيمية – القاهرة, ط: الثانية, ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا, تح: حمدي السلفي, من المجلد 13 دار الصميعي -

الرياض, ط: الأولـى، 1415هـ - 1994 م.
31- المعجم المختص بالمحدِّثين, لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ) تح: محمد الحبيب الهيلة, مكتبة الصديق، الطائف - ط: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
32- منهجية البحث ومعالجة الظواهر السلبية في البحوث العلمية, لعبد الله محمد النقراط, دار الكتب الوطنية, بنغازي - ليبيا, ط: الأولى, 2012م.
33- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل, لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي أبي جعفر (ت: 708هـ), وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, (د ت) (د ط).
34- النَّوادر والزِّيادات على مَا في المدَوَّنة من غيرها من الأُمّهاتِ, لأبي محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (ت: 386هـ), تح: ج 1، 2: عبد الفتّاح محمد الحلو, وج 3، 4: محمَّد حجي, وج 5، 7، 9، 10، 11، 13: محمد عبد العزيز الدباغ, وج 6: عبد الله المرابط الترغي، ومحمد عبد العزيز الدباغ, وج 8: محمد الأمين بوخبزة, وج 12: أحمد الخطابي، مـحمد عبد العزيز الدباغ, وج 14، 15. (الفهارس): مـحمَّد حجّي, دار الغرب الإسلامي، بيروت - ط: الأولى، 1999 م.

مع الزّمخشريّ المعتزليّ المفسِّر

د. محمّد علي حسن الزّائدي
قسم الدّراسات الإسلاميّة-كلّيّة الآداب واللّغات
جامعة طرابلس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الصّادقين الطّاهرين، ومَن سار على نهجه، واتّبع سنّته واقتفى أثره إلى يوم الدّين.

وبعدُ، فقد تعلّقتْ همّتي -منذ صباي- بكتابِ الله عَزَّوَجَلَّ، منذ أن كنت طالبا في المدارس القرآنية، حيث حفظتُه، ومن ثَمَّ اشتغلتُ بتدريسه، في المدارس القرآنية آنذاك، فكنتُ أعيشُ بين مفرداته ونظْمه وبلاغته وإعجازه كلّ لحظة، مردِّدًا قولَه عَزَّوَجَلَّ: ﴿**إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ**﴾[1]. هذا الكتاب الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميد، هو الكتاب الّذي تكفّل الله عَزَّوَجَلَّ بحفظه من التّحريف والتّبديل والتّغيير، حيث قال في محكم تنزيله -وهو أصدق القائلين-: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ**﴾[2]، وقد جَعل اللهُ عَزَّوَجَلَّ الخيريّة فيمن يَتعلّمُه ويُعلّمُه، حيث يقول الرّسول الكريم ﷺ فيما رواه عنه عثمان بن عفّان رضي الله عنه: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»[3]، وليس هذا فقط، بل جعل حَفَظَته من أهل الله وخاصّته، يقول الرّسول الكريم

1- الأعراف: (196).

2- الحجر: (9).
3- رواه البخاريّ في صحيحه كتاب تفسير القرآن (باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه) برقم: (5027) (192/6).

ﷺ فيما رواه عنه أنس بن مالك ﷺ: «**إِنَّ للهِ عَزَّوَجَلَّ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ**»، قال أنس ﷺ: قيل: مَن هم يا رسول الله؟ قال ﷺ: «**أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللهِ وَخَاصَّتُهُ**»[1].

من هذا المنطلق رأيتُ أن أكتبَ في التّفسير؛ لأنّ موضوعَه: القرآنُ الكريم، من حيثُ بيانُ معانيه، وتفصيلُ المراد منه، فهو من أشرف العلوم وأجلّها؛ لتعلّقه بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وهو أوْلى ما يعكفُ عليه الباحثُ، ويلزمُه الدّارسُ.

والمؤلّفات في التّفسير كثيرة لا تُعدّ ولا تُحصى، منها: المطبوع، والمخطوط، والمفقود. والمطبوع منها كثير جدّا، فمنها: التفسير بالمأثور وبالرّأي، ومنها: ما هو ذو اتّجاه نحويّ، ومنها: ما هو ذو اتجاه بلاغيّ، ومنها: ما هو ذو اتّجاه عقديّ، كالاتّجاه السُّنـّـيّ، والاتّجاه الاعتزاليّ، والاتّجاه الشيعيّ وغيرها.

وهذه المرّة آثرتُ أن أخوضَ غمارَ تفسيرٍ من تفاسير المعتزلة؛ لأُقحِم نفسي في هذا المجال، ولأنفض عن ذاكرتي غبار التّكاسل واللّامبالاة، وأُلقي بها في خِضمّ البحث والمعاناة؛ فتُبدعَ وتصنعَ من المستحيل واقِعًا ملموسًا، فوقع اختياري على تفسير (الكشّاف) للزّمخشريّ[2] -عفا الله عنه-.

فالزّمخشريّ -عفا الله عنه- مفسِّر مبدِعٌ، قد سمتْ لغتُه، واستقام لسانُه، ولا غرو فهو من كبار أساطين اللّغة والأدب، والبلاغة والبيان، إنّه العلّامة الفهّامة، فريد عصره، ووحيد دهره، الّذي أكّد أنّه "لابدّ للمفسّر من علم البيان والمعاني؛ لإدراك معجزة رسول الله ﷺ، ومعرفة لطائف حجّته"[3]؛ لذلك اخترتُ تفسيرَه الموسومَ: **بـ (الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه**

1- رواه أحمد بن حنبل في مسنده (طبعة المكنز الإسلامي) (325/5). وصحّحه الألباني في: صحيح الجامع الصغير وزيادته (496/1).

2- قال أبو الحسين ابن أبي يعلى (ت : 526هـ): ويجب هجران أهل البدع والضلال، وذكَرَ من بينهم المعتزلة. ينظر الاعتقاد لابن أبي يعلى (ص: 43). ومِن هجرهم: عدم التّرحّم عليهم، ولا شكّ أن الزّمخشريّ المعتزليّ كان مبتدعًا ومفاخرًا بذلك.

3- ينظر: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق (ص: 87).

التّأويل)[1]،فكان بحثي هذا تحت عنوان: **(مع الزّمخشريّ المعتزليّ المفسّر).**

أهمّيّة الموضوع

للزّمخشريّ -عفا الله عنه- وكشّافه أهمّـــيّةٌ عظيمةٌ في نظري، تتلخّص في **أمرين**:

الأول- أنّه يمثّل قمّة الإبداع في البلاغة واللّغة والنّحو؛ لذلك أُرغّب الطلبة والبحّاث والعلماء فيه وفي دراسته من هذه النّاحية، ليعيشوا الدّررَ البلاغيّةَ، والجواهرَ اللّغويةَ، واللآلئَ النّحويةَ، فمصنِّفه لم يَأْلُ جهدًا في التّفنّن والتّنقّل بين بريق الاستعارات، وروح المجازات، وسحر البيان والبلاغة؛ فتجده يحرص كلّ الحرص على أن يُظهر القرآن الكريم في حلّة بديعة وجميلة، أسلوبًا وكمالًا ونظمًا.

يقول أبو الأرقم المصريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وتفسيرُ (الكشّاف) يمتازُ بذوقه البيانيّ في الأسلوب القرآنيّ، وتطبيقه فنون البلاغة، والتّنظير لها بكلام العرب، واستعمالها في أفانين الكلام"[2].

الثّاني- أنّ الزّمخشريّ -عفا الله عنه- قد لعبتْ به عقيدُة الاعتزال، وسيطرتْ عمليّةُ غلوّه فيها على باطنه وظاهره، حتّى أصبح ذا هوًى مُضلِّلٍ، شَلَّ عليه منطقه، وألغى نور عقله وبصيرته، فأضحى يدسّ السّم في الدّسم[3]، فينبغي الحذر منه، يقول ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الشّأن: "ومِن هؤلاء -يقصد المفسِّرين- مَن يكونُ حسنَ العبارة فصيحًا، ويدسّ البِدَع في كلامه، وأكثر النّاس لا يعلمون، كصاحب (الكشّاف) ونحوه، حتّى إنّه يُرَوِّجُ على خلقٍ كثيرٍ ممّن لا يعتقدُ الباطلَ من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله"[4]؛ لذلك أجدّد تحذير القرّاء منه، أو الاقتراب من مؤلّفاته، مالم يكن المتلقّي راسخَ العقيدة، عقيدة أهل السّنّة والجماعة.

1- وهو من أشهر تفاسير المعتزلة. لمحات في المكتبة والبحث والمصادر (ص: 139). وقد اختصره وأزال عنه الاعتزال: محمد بن علي بن العابد، أبو عبد الله الأنصاري باحث، من شعراء المغرب، أصله من مدينة فاس، تعلم بها، وسكن غرناطة، في حدود سنة (630 ه) فاشتهر بها ومات. الأعلام للزركلي (285/6).

2- التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (724/2).

3- ينظر: مجموع الفتاوى (358/13).

3- مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: 36).

المناهج الّتي سلكتُها:

سلكتُ في بحثي هذا عدّة مناهج، رأيتُها مهمّة للوصول إلى تحقيق أهداف هذا البحث، وهي: المنهج الوصفيّ والتحليليّ والتّاريخيّ والاستقرائيّ النّاقص، والمقارن؛ حتّى أستطيعَ الإلمامَ بجميع عناصر الموضوع ومكوِّناته وأبجديّاته، فأَستفيدَ وأُفيدَ، وأنيرَ دروب السّالكين والبحّاث حول هذا الموضوع؛ حتّى يستطيعوا إدراك ما هم قادمين عليه، وذلك لن يكون إلا بالتحام هذه المناهج وتآزرها.

الهدف من هذا البحث:

الهدف من هذا البحث هو:

1- نشر المعلومة حول هذا السّفر العظيم، وما يمتاز به من نكات بلاغيّة، وعرائس بيانيّة، تسحر أُولي الألباب، فبفضلها يهْتدى إلى حسن اللفظ، وجودة الوصف، ولطف الإشارة، وحسن العبارة، وجمال الاستعارة، فإذا كان اللفظُ فصيحًا، والمعنى شريفًا، صنع في القلوب صنيع الغيث في الأرض العطشى.

2- التحذير من هذا التّفسير؛ لكون صاحبه ذا عقيدة اعتزاليّة باطلة، فلعلّ وعسى أن يخدّرهم ببيانه، ويَسحرهم ببلاغته، فتجدُ نفسَك أيّها القارئ الكريم -لا قدّر الله- أنت الزّمخشريُّ نفسُه -والعياذ بالله-، فإذا كنت غير متسلّح بالإيمان الرّاسخ بالله وذاته وصفاته، وغير متشبّع بعقيدة أهل السّنّة والجماعة، فستغرق في بحره المترامي الأطراف، وهواه الأخّاذ إلى ما يخالف ما اعتقده الأسلاف، فأنصحك ونفسي بتقوى الله عَزَّوَجَلَّ، والإخلاص له في السّرّ والعلن أوّلًا، ثمّ الابتعاد عن الاطّلاع على هذا التفسير المضلِّل ثانيًا، المخالف للنّقل والأعراف، فاهرب منه هروبك من الأسود الضّواري ذوات المخالب والأظلاف.

وقد تصدَّي له كثير من المفسرين وغيرهم، وردُّوا عليه ردًّا عنيفًا ومنصِفًا في

كثير من المسائل الاعتقادية، الّتي خالف فيها المعتزلةُ أهلَ السّنّة والجماعة[1].

3- أدعو جميع الباحثين والمؤهَّلين الّذين لهم خبراتٌ متمرّسةٌ في التّفريق بين ما هو غثٌّ وما هو سمين، وإدراك عمليّة دسّ السّمّ في الدّسم[2]، ومَن هو يسير على النّهج السّليم، نهجِ سيّدنا محمّد ﷺ وأصحابه الأطهار الأبرار، وأتباعه الأخيار، أدعوهم جميعًا أن يكتبوا حول هؤلاء المبتدعة المضلّلين من معتزلة وقدرية ومُرجئة وشيعة اثني عشريّة وغيرهم، ممّن يسير على نهج الابتداع والضّلال والانحراف، فيكشفوا للنّاس زيغَهم وضلالاتِهم وأباطيلَهم، وحتى لا تنطلي على المتلقي تلك البدع والضّلالات والانحرافات، فيبتعد عنها وعن ترّهاتهم وزيفهم، وحتّى لا تقوم لهم قائمة.

وجعلتُ هذا البحث في مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أمّا المقدّمة فقد ذكرتُ فيها: عنوانَ موضوع البحث، وأسبابَ اختياره، وأهمّيّتَه، والمناهج الّتي سلتكها؛ والهدفَ المرجوَّ منه.

وأمّا المباحث الثّلاثة فهي:

المبحث الأوّل/ التّعريف بالمؤلّف الزّمخشريّ وتفسيره ، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل/ التّعريف بالمؤلِّف الزّمخشريّ

المطلب الثّاني/ التّعريف بالمؤلَّف وهو تفسيره: (الكشّاف).

المبحث الثّاني/ المعتزلة وتفاسيرهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل/ نبذة عن المعتزلة.

المطلب الثّاني/ تفاسير المعتزلة.

المبحث الثّالث/ تفسير الكشّاف تفسير بالرّأي، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل/ التفسير بالرّأي المحمود.

المطلب الثّاني/ التّفسير بالرّأي المذموم.

وأمّا الخاتمة فذكرت فيها ما توصّلتُ إليه من نتائج وتوصيات.

1- ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر (ص: 141).

2- ينظر: مجموع الفتاوى (358/13).

وهأنذا أشرع -مستعينا بالله عَزَّوَجَلَّ- في كتابة هذ البحث، طالبًا توفيقه- مبتدئًا بأوّل مطلبيْه من المبحث الأوّل، وهو:

التّعريف بالمؤلّف الزّمخشريّ

الزّمخشريّ المفسّر -عفا الله عنه- شخصيّة مرموقة وفذّة، لها باعٌ سامق في اللّغة والبلاغة والبيان والأدب، وحظٌّ وافر من التّفريع والتّحليل والتّدقيق، ولكن - مع الأسف- لديه شطحاته الاعتزالية المنحرفة والمضلّلة المنفِّرة، الباعثة على الحذر منه واتّقائه. وحتّى لا أُطيل، ها هي سطورٌ متواضعة تضع القارئ الكريم على علم كامل بهذه الشّخصيّة الإبداعيّة والمنحرفة في نفس الوقت، والّتي لم تسر في هذا العمل التّفسيريّ على عقيدة السّلف.

أوّلًا- اسمه ونسبه:

مؤلّف هذا التّفسير هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد بن عمر الخوارزميّ[1] الزّمخشريّ[2]، النَّحْويّ، اللُّغَويّ، المتكلّم، المعتزليّ، المفسِّر[3].

ثانيًا- مولده ومكانه

يقول عنه ابنُ أخته أبو عمرو عامر بن الحسن السّمساريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وُلد خالي بزمخشر[4] خُوارَزم يوم الأربعاء السّابع والعشرين من شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة"[5]، من هجرة الحبيب المصطفى ﷺ، أي سنة: (467هـ)، الموافق لخمسٍ وسبعين وألفٍ للميلاد، (1075م)[6].

ثالثًا- جار الله لقب اشتهر به

له العديد من الألقاب، من بينها: الزّمخشريّ، وكذلك: جار اللّه. حيث يقول ابن خلّكان: "وكان قد سافر إلى (مكّة)،

1- وخُوَارَزم: من بلاد خراسان، وهي اسم للكورة، وهي منطقة إسلاميّة، لعبت دورا مهمّا في التّاريخ الإسلاميّ وكان منها عدد كبير فحول من العلماء. ينظر: تعريفٌ بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (486/1) بترقيم الشاملة آليا.

2- وفيات الأعيان (168/5).

3- تاريخ الإسلام ووفيّات المشاهير والأعلام ت بشار (697/11).

4- وزَمَخْشَر: بفتح أوّله وثانيه، ثمّ خاء معجمة ساكنة، وشين معجمة مفتوحة، وراء مهملة: قرية جامعة من نواحي خوارَزم. مراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (669/2).

5- إنباه الرواة على أنباه النحاة (266/3).

6- المفسرون حياتهم ومنهجهم (ص: 573).

-حرسها الله- وجاور بها زمانًا، فصار يُقال له: (جارُ الله) لذلك،

وكان هذا الاسمُ عَلَمًا عليه"[1]، كما لُقِّب أيضًا بفخر خُوارَزم أيضا[2].

الزّمخشريّ مقطوع الرّجل

قال القفطيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "كان الزّمخشريُّ -عفا الله عنه- مقطوعَ الرِّجْل، قد جعل له رِجْلًا من خشب يستعين بها في المشي، ولـمّا دخل بغدادَ سأله الدّامغاني[3] الفقيه الحنفيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سبب قطعها، فقال له: دعاءُ الوالدة؛ وذلك أنّني في صباي أمسكتُ عصفورا، وربطتُه بخيط في رجله، وانفلت من يدي، فأدركتُه وقد دخل في خرق، فجذبته، فانقطعت رِجْلُهُ في الخيط"[4]،

ويُضيف القفطيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيقول -وهو يروي عن الزّمخشري-عفا الله عنه-: "فتألّمْتُ أمّي لذلك، وقالت: قطع الله رجل الأبعد كما قطع رجله، فلمّا وصلتُ إلى سنّ الطّلب، رحلتُ إلى بخارى لطلب العلم، فسقطتُ عن الدّابة فانكسرتْ الرِّجْلُ، وعملتُ عملًا أوجبَ قطْعَها"[5].

رابعًا- الزّمخشريّ يفضِّل العزوبيّة على الزّواج

وهذه صفات بعض العلماء، الّذين يتفرّغون للعلم، ويَضربون عُرْضَ الحائط بمسألة الزّواج، من بينهم: الزّمخشريّ -عفا الله عنه- الّذي قال في هذا: "لا تُخطب المرأةُ لحُسنها، ولكن لحِصنها، فإن اجتمع الحِصن والجَمال، فذاك هو الكمال، وأكملُ من ذلك أن تعيشَ حَصورًا[6]، وإن عُمِّرت عُصُورًا"[7]. ومن شعره في تفضيل

1- وفيات الأعيان (169/5) وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض (296/3).
2- ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (172/21) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (279/2) ومعجم المؤلفين (186/12).
3- هو: أحمد بن علي بن محمد بن علي الدّامغاني، أبو الحسين ابن قاضي القضاة، قال عنه السّمعاني: كان فاضلا من بيت علم وقضاء. سمع الحديث من أبي الفوارس طراد بن محمد بن علي الزينبي الحنفي، وأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن طلحة النعال وغيرهما، روى عنه: أبو بكر بن كامل، وأبو القاسم ابن عساكر، وأبو سعد السّمعاني. مات -رحمه الله- سنة 540ه. ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (82/1).
4- إنباه الرواة على أنباه النحاة (268/3).
5- إنباه الرواة على أنباه النحاة (268/3).
6- والحصورُ: الذي لا يأتي النساء، كأنّه يحجم عنهنّ، كما يقال: رجل حصور. مجمل اللغة لابن فارس (ص: 239).
7- أطواق الذهب في المواعظ والخطب (كتاب المقالات) للزمخشري (ص: 35).

العزوبيّة على الزّواج، ملتمسًا فيه العذر لنفسه:

"تصفّحتُ أولادَ الرِّجال فلم أَكَدْ
أُصادفُ مضنٍ لايَفضَحُ الأُمَّ والأَبا
رأيْتُ أبًا يَشقَى لتربية ابنه
ويسعى لكي يُدعَى مكيس ومنجبَا
أراد به النّشءَ الأغرّ فما درى
أيُوليه حِجرًا أم يُعليه منكبَا
أخو شَقْوة مركب طفله
فأصبح ذاك الطّفلُ للشّرّ مَركبَا
لذلك تركتُ النّسْلَ واخترتُ سيرةً
مسيحيّةً أحسن بذلك مذهبَا"[1]

وهذا شيء غريب يُثير العديد من التّساؤلات، لعلّ أبرزها: هل يعتبر هذا العُزوف عن الزّواج رغبةً عن سنّة نبيّنا محمّد ﷺ؟ ومِن ثَمّ فهذا يُعدّ مخالفةً صريحة للسُّنّة المطهّرة، ولكنّنا نعلم جيّدا أنّ لكلٍّ أسبابَه، يقولُ المصطفى ﷺ فيما رواه عنه أنس بن مالك رضي الله عنه: «**إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»[2]، ولا نعلم بالأسباب الّتي كانت وراء عزوف الزّمخشريّ –عفا الله عنه- عن الزّواج، وما صرّح به في أبياته الشّعريّة بعيد جدًّا عن تبرئته، ولكن لعلّ اعتزاله كان سببًا في ذلك.

خامسًا- مذهبه الفقهيّ وعقيدته:

كان مذهبُ الزّمخشريّ -عفا الله عنه- في الفقه حنفيًّا[3]، وأمّا عقيدته فقد كان معتزليًّا، متظاهرًا ومتفاخرًا بها، حتّى أنّه كان إذا قصد صاحبًا له، واستأذن عليه في الدّخول، فيقول لمن يأخذُ له الإذنَ، قل له: أبو القاسم المعتزليّ بالباب[4].

سادسًا- مكانته العلميّة:

كان الزّمخشريّ -عفا الله عنه-: مفسّرا، محدِّثا، متكلِّما، نحويّا، لغويّا، بيانِيًّا، أديبًا، ناظمًا، ناثرًا، مشاركًا في عدّة علوم[5]، كان -عفا الله عنه- فريد عصره،

1- العلماء العزّاب الذين آثروا العلم على الزّواج. لعبد الفتّاح أبي غدّة (ص:77).

2- رواه البخاريّ في صحيحه كتاب النّكاح: (باب التّرغيب في النّكاح) برقم: (5063) (2/7).

5- ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (274/5).

4- ينظر: وفيّات الأعيان (170/5).

5- معجم المؤلفين (186/12).

لا يشقّ له غبار، ووحيد دهره، لا يوجد له مثيل، وإمام وقته[1]، فهو العلّامة الفهّامة، إمامٌ في اللّغة والنّحو، وأستاذ بارع في البيان باتّفاق[2]، ذا علم واسع، كثير الفضل، قمّة في الذّكاء، وسرعة البديهة، وجودة القريحة، موسوعة في كلّ علم[3]، ذُو معرفةٍ بفنون البلاغة وتصرّف الكلام. وَكِتَابُهُ: (أساسُ البلاغة) من أحاسن الكتب، وقد أجاد فيه وبيَّنَ الحقيقة من المجاز في الألفاظ المستعملة إفرادًا وتركيبًا[4].

وقد قَدِمَ بغداد، والْتقى كبار العلماء، وأخذ عنهم، ودخل خراسان مرّاتٍ لا تُحصى، وما قدم بلدًا إلّا واجتمع حوله النّاسُ وتتلمذوا على يديه، فانتشر صيْتُه، وطار ذكرُه، حتّى أصبحَ إمامَ عصره، وفريدَ دهره[5].

وليس من الغرابة في شيء أن يَحظى الزّمخشريّ -عفا الله عنه- بهذه المكانة المرموقة، والمرتبة العالية بين العامّة والخاصّة، فما ناظرَ من أحدٍ إلّا تفوّق عليه، بل وسلّم له، واعترف به، ولِـمَ لا !! فهو الإمام الّذي لا يُجارَى في التّفسير والفقه والحديث، واللّغة والنّحو والأدب، فلديه تآليفُ بديعةٌ في شتَّى أنواع العلوم والفنون.

سابعًا- أسلوب (الفَنْقُلَةُ) والزّمخشري

يُلاحظ على الزّمخشريّ -عفا الله عنه- أنّه كان يُكثر من استعمالِ الأسلوب الحواريّ بينه وبين المتلقّي، تحفيزًا للذّاكرة، وباعثًا على النّشاط، ومشوِّقًا للمعلومة، ومن ثَمَّ فَهْمُها كما ينبغي، ألا وهو أسلوبُ: (فإن قلتَ قلتُ) المعروف بلفظ: (**الْفَنْقُلَةِ**)[6]، حيث يُثير الزّمخشريّ -عفا الله عنه- أسئلةً افتراضيّةً تتطرّق لجوانبَ

1- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (274/5).
2- ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: 291).
3- ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (279/2).
4- لسان الميزان (ت- أبو غدة) (8/8).
5- ينظر: التفسير والمفسرون للذّهبي (304/1).

6-لم أعثر فيما توافر لديَّ من مصادر حول التّحقُّق عن هذه المعلومة، سوى ما استأنستُ به من قول هذيْن العالمَيْن المعتبريْن، حيث يقول محمد بن أحمد أبو العبّاس البسيلي التونسيّ المفسِّر (ت: 830 هـ) وهو يتحدّث عن شيخه ابن عرفة: "ثمّ يشرحه أو يعقّب عليه، على طريقة **الفَنْقَلة**: قال فقلت" . نُكَتٌ وتنبيهاتٌ في تفسير القرآن المجيد للبسيليّ (109/1)، ويقول صبحي الصّالح وهو يتحدّث عن الزّمخشريّ فيقول في كتابه الكشّاف، الذي يمتاز بإيراد النُّكات البلاغيّة، وتحقيق بعض وجوه الإعجاز، بطريق **الفَنْقَلة:** "أي: إن قلتَ بفتح التّاء – قلتُ بضمّ التّاء". مباحثُ في علوم القرآن لصبحي الصّالح (ص: 294). وحسب رأيي المتواضع أنّها من قبيل (النّحت).

عديدةٍ، وتسمح له بتوسيع المعنى، وعَرْض قضايَا مختلفةٍ، يرمي إلى مناقشتها، ثمّ يجيب عنها مُبديًا رأيه فيها، محلِّلًا الأقوال، ومرجِّحًا أحدها، أو يبتكر قولًا جديدًا إذا لم يرتضِ أيًّا منها، ويصوغها بقوله: (فإن قلتَ: كذا وكذا... قلتُ: كذا وكذا...)، وقد عُرف هذا بأسلوب (**الْفَنْقُلَةِ**).

ثامنًا- من شيوخه

أخذ الزمخشري -عفا الله عنه- العلم عن كثير من العلماء، منهم:

1- أبو مضر محمد بن جرير الضّبّي الأصفهاني[1].
2- أبو الخطّاب نصر بن أحمد بن عبد الله البطر البغدادي.
3- أبو السّعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي.
4- أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي.
5- عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري.
6- الشيخ السّديد الخياطي.

زار الزمخشريُّ -عفا الله عنه- بغدادَ عدّة مرّات، وسمع بها من أبي الخطّاب بن البطر[2]، وسمع الحديث وتفقّه، وأخذ الأدب عن أبي علي الحسن بن المظفّر النّيسابوري(ت: 442هـ)[3]، وقرأ (الكتاب) لسيبويه (ت: 180ه)[4] بـــ (مكّة) المكرّمة على عبد الله بن طلحة اليابري سنة (518ه)[5]، ومن

2- هو: الشيخ، المقرئ، أبو الخطّاب نصر بن أحمد بن عبد الله بن البطر البغدادي البزّاز، سمعه أخوه من أبي محمد عبد الله بن عبيد الله بن البيع، وعمر بن أحمد العكبري، وأبي الحسين بن بشران وغيرهم، حدّث عنه: أبو علي بن سكرة، وأبو بكر الأنصاري، وإسماعيل بن السمرقندي، ومحمود الزمخشري المعتزلي وغيرهم. يُنظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (46/19).

3- هو: أديب نبيل، وشاعر مصنف، ذكره أبو أحمد محمود بن أرسلان في (تاريخ خوارزم)، وأثنى عليه ثناء طويلا زعم فيه أنه كان مؤدبَ أهل خوارزم في عصره ومخرّجهم وشاعرهم ومقدمهم والمشار إليه منهم، وهو شيخ أبي القاسم الزمخشري. مات سنة (442ه). إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. (معجم الأدباء). (1016/3).

4- هو: عمرو بن عثمان بن قنْبَر، مولى بني الحارث بن كعب، يُكنى أبَا بشر. ولد سيبويه بالبيضاء من عَمَل فارس، قدم البصرة يكْتب الحَدِيث، فَلَزِمَ حَلْقَة حَمَّاد بن سَلَمَة، فخُطِّئ في مسألة أُمليت عليه حيث لحَّن، فقال: سأطلب علما لا تلحنني فيه. فلزم الخليل فبرع، وقال ابن النطاح: كنت عند الخليل بن أحمد، فأقبل سيبويه، فقال الخليل: مرحبًا بزائر لا يُمَلُّ. قال أبو عمرو المخزومي -وكان كثير المجالسة للخليل-: ما سمعت الخليل يقولها إلا لسيبويه. توفي سيبويه -رحمه الله- سنة 180ه. ينظر: طبقات النحويين واللغويين (22/66) وتاريخ العلماء النحويين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم (ص: 110). وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (276/2).

5- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص:291).

شيوخه الّذين تتلمذ على أيديهم أيضًا: أبو مضر محمود بن جرير الضّبّي الأصفهانيّ (ت: 507ه)[1] في الأدب وعلم الإعراب وعلم الكلام والتّوحيد، والّذي تأثّر بمذهبه الاعتزاليّ أيّما تأثّر -كما سنعرف لاحقًا- وعند وفاة شيخه هذا رثاه ببيتين قال فيهما:

وقائلةٍ ما هذه الدُّرر الّتي تساقطها عيناك سمطين[2] سمطين

فقلتُ لها الدّرّ الّذي قد ملا أبو مضر[3] أذني تساقط من عيني[4].

وتتلمذ الزمخشريُّ -عفا الله عنه- كذلك على الشّيخ الحاكم الجشميّ[5] الزّيديّ المعتزليّ، صاحب كتاب: (تهذيب التّفسير)، الّذي فسّره بالقول: فذكر القراءة أوّلًا، ثمّ اللّغة، ثمّ الإعراب، ثمّ المعنى، ثمّ الأحكام[6]، وسمع من أبي سعد الشّقاني[7]، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي[8].

تاسعًا- من تلاميذه:

تتلمذ على الزمخشريِّ -عفا الله عنه- العديدُ من الطّلاب والأصحاب، منهم:

1- الموفّق بن أحمد بن محمد بن أبي سعيد إسحاق المعروف بـ (أخطب خوارزم).

2- محمد بن أبي القاسم بايجوك الخوارزمي الملقب بـ (زين المشايخ).

1- هو: محمود بن جرير الضّبّيّ الأصبهاني، أبو مضر النّحوي: لُقب بفريد عصره، وبرز في علم اللغة والنّحو والطّبّ، أقام بخوارزم مدّة وانتفع النّاس بعلومه، وأخذوا عنه علما كثيرا، منهم الزمخشري، وهو من أدخل إلى خوارزم مذهب الاعتزال، ونشره بها، فتمذهبوا بمذهبه، وعلى رأسهم: أبو القاسم الزمخشري. تُوفّي بـ (مرو) سنة (507ه). ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. (معجم الأدباء) ((2685/6).

2- والسّمط: القلادة؛ لأنها منظومة مجموع بعضها إلى بعض. مقاييس اللغة (101/3) مادّة: (س م ط).

3- وهو شيخه: محمود بن جرير الضّبّيّ الأصبهاني، أبو مضر النّحوي. تقدّمت ترجمته في الصفحة التي قبل هذه. ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء) (2685/6).

4- نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص: 290).

5- واسمه: المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي، أبو سعد، ويقال له الحاكم الجشمي، وهو من شيوخ الزمخشري، ذهب إلى اليمن ونال شهرة بحاضرتها صنعاء، وقُتل بـ (مكّة)، قيل لرسالةٍ ألّفها وكانت بعنوان: "رسالة الشّيخ إبليس إلى إخوانه المناحيس". ينظر: معجم المفسّرين من صدر الإسلام وحتّى العصر الحاضر (463/2).

6- ينظر: كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون (517/1).

7- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض (295/3). ولم أعثر على ترجمة له فيما توافر لديّ من مصادر.

8- المصدر نفسه. ولم أعثر على ترجمة لأبي منصور الحارثي هذا فيما توافر لديّ من مصادر.

3- علي بن محمد بن علي بن مروان أبو الحسن العمراني.

4- يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر أبو يوسف البلخي.

5- القاضي أبو المعالي يحيى بن عبد الرحمن الشيباني، وغيرهم كثير.

عاشرًا- مؤلّفاته

ألّف الزّمخشريّ -عفا الله عنه- الكثير من الكتب والمصنّفات الّتي لا تُحصى، فألّف في علوم عدّة من بينها: علم التّفسير، وعلم الحديث، وعلم النّحو، وعلم البلاغة، وعلم الفقه، وغيرها من العلوم والفنون، وكان على رأسها وفي مقدِّمتها: **كتابه** (الكشّاف) في تفسير القرآن الكريم، الّذي أَطلق عليه وسمّاه: **(الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل)**، والّذى لم يُؤلِّف أحدٌ قبله مثلَه، وهو ما نحن بصدد الحديث عنه. وكتابه: الفائق في غريب الحديث، وكتابه: المفصَّل في النّحو، وكتابه: المفرد والمركّب في العربيّة، وكتابه: أساس البلاغة في اللّغة، وكتابه: رؤوس المسائل في الفقه، وغير هذا كثير وكثير[1]، ومن تصانيفه أيضًا: كتاب: الأسماء والأفعال، وكتاب: البلدان، وكتاب: الجبال والمياه، وكتاب: الأنموذج، وكتاب: شافي العيّ في مناقب الشّافعيّ[2]، إلى جانب كُتُبٍ أخرى، ككتاب: ربيع الأبرار وفصوص الأحبار، وكتاب: متشابه أسامي الرّواة، وكتاب: النّصائح الكبار، وكتاب: النّصائح الصِّغار، وكتاب: ضالّة النّاشد، وكتاب: الرّائض في علم الفرائض[3] وغيرها.

حادي عشرة- الفكر الاعتزاليّ لدى الزّمخشريّ

كما عرفنا سابقًا أنّ من شيوخ الزّمخشريّ -عفا الله عنه-: محمود بن جرير الضّبّي الأصفهاني (ت: 507ه) في الأدب وعلم الإعراب وعلم الكلام والتّوحيد[4]،

1- ينظر: أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض (295/3).
2- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: 291).
3- وفيات الأعيان (168/5).
4- ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. (معجم الأدباء). (2685/6).

والّذي تأثّر بمذهبه الاعتزاليّ كثيرًا، قال ياقوت الحمويّ: "وهو الّذي أدخل إلى خوارَزم مذهب المعتزلة ونشره بها؛ فاجتمع عليه الخلق لجلالته، وتمذهبوا بمذهبه. منهم: أبو القاسم الزمخشريّ -عفا الله عنه-"[1]، ومن هنا نجد أنّ الفكرَ الاعتزاليّ قد سيطر على الزّمـخشريّ -عفا الله عنه- سيطرة تامّة، حتّى أصبح مفاخرًا به، بل ويتظاهر به أمام الجميع، وكأنّه شيء يستحقّ التّمجيد والإطراء، قال ابن خلّكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "كان الزمخشريُّ -عفا الله عنه- معتزليَّ الاعتقاد متظاهرا به، حتّى نُقل عنه: أنّه كان إذا قصد صاحبًا له واستأذن عليه في الدّخول، يقول لمن يأخذ له الإذن، قل له: أبو القاسم المعتزلي بالباب"[2].

وحتّى أنّه لما صنّف تفسيره (الكشّاف)، كتب عند استفتاحه إيّاه: "الحمد لله الذي خلق القرآن"، فقيل له: متى تركته على هذه الهيئة هجره النّاس، ولا يرغب أحد فيه، فغيّره بقوله: "الحمد لله الذي جعل القرآن"، وجعل عندهم بمعنى: خلق، والكلام في ذلك يطول. ويضيف ابن خلّكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه رأى في كثير من نسخ (الكشّاف): "الحمد لله الذي أنزل القرآن"، وهذا إصلاحُ النّاس لا إصلاح المصنّف[3].

ونجد الذهبيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد حذّر من الزّمخشريّ -عفا الله عنه- فقال: "صالح، لكنّه داعية إلى الاعتزال، أجارنا الله، فكن حذرًا من كشّافه"[4].

وكما ذكرنا آنفًا أنّ الزّمخشريّ -عفا الله عنه- كان معتزليّ العقيدة، حيث سيطرت عليه تلك العقيدة الباطلة، فكانتْ كلّ أفكاره تنضح بذلك، فمن معتقداته الاعتزاليّة -كما أسلفتُ- : القولُ **بخلق القرآن**[5]، - فلا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم -، فكما نعلم يقينًا أنّ القرآن الكريم هو كلام الله القديم، قال أبو الـحسن عبد العزيز الكنّاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ

1- ينظر: المصدر نفسه.
2- وفيات الأعيان (170/5).

3- ينظر: المصدر نفسه.
4- ميزان الاعتدال (78/4).
5- القرآن الكريم هو: كلام الله القديم؛ لأنه أصل الأصول، والغاية التي تنتهي إليها أنظار النّظار، ومدارك أهل الاجتهاد، وليس وراءه مرمى. ينظر: شرح مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص: 42).

(ت:240ه): "وصحّ ولم يزل صحيحا أنّ القرآنَ كلام الله عَزَّوَجَلَّ غيرُ مخلوق"[1]، قال البقاعيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:885ه): "وقد صرّح أصحابُنا: أنّ كلام الله القديم، المصون عن التّحريف والتبديل إن عُبِّرَ بالعربية فهو قرآن"[2].

ويكشف لنا ابن خلّكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذه المسألة فيقول: "وأوّل ما صنّفَ كتابَ (الكشّاف) كتب استفتاح الخطبة: الحمدُ لله الّذي خلق القرآن، فيُقال إنّه قيل له: متى تركته على هذه الهيئة هجرَهُ النّاسُ، ولا يرغب أحدٌ فيه، فغيَّره بقوله: الحمدُ لله الّذي جعل القرآن، وجعل عندهم بمعنى: خلق، ورأيتُ -والقولُ لابن خلّكان- في كثيرٍ من النُّسَخِ: الحمدُ لله الّذي أنزل القرآن، وهذا إصلاح النّاس لا إصلاح المصنِّف"[3].

ومن معتقداته الاعتزالية الباطلة القولُ: **بعدم رؤية المؤمنين ربّهم يوم القيامة،** حيث فسّر قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿**إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[4] بقوله: "فاختصاصُه بنظرهم إليه لو كان منظورا إليه: محالٌ، فوجب حمله على معنى يصحُّ معه الاختصاص، والّذي يصحُّ معه أن يكون من قول النّاس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، تريد معنى التّوقّع والرجا، والمعنى: أنّهم لا يتوقّعون النّعمة والكرامة إلّا من ربّهم، كما كانوا في الدّنيا، ولا يخشون ولا يرجون إلا إياه"[5]. بينما يرى أهلُ السّـنّة والجماعة غير ذلك تمامًا، فيقولون برؤية ربّهم يوم القيامة، قال علاء الدّين أبو الحسن، المعروف بالخازن المفسّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: 741ه): "قال ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وأكثر المفسّرين: تنظر إلى ربّها عيانًا بلا حجاب. قال الحسن: حُقَّ لها أن تنظر، وهي تنظر إلى الخالق سبحانه وتعالى"[6]. ولأنّ العقل يستدعي دقّةَ التدبّر، وقوّةَ الإدراك، وطولَ النّظر، وبُعدَ التأمّل، -حسب رأيه- اتّخذه الزّمخشريُّ -عفا الله

1- الحيدة والاعتذار في الردّ على مَن قال بخلق القرآن (ص: 81).
2- مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور (115/1).
3- ينظر: المصدر نفسه.

4- القيامة: (23).
5- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل (662/4).
6- لباب التأويل في معاني التنزيل (372/4).

عنه- أداةً لتأويل النّصّ القرآنيّ، وآلةً من آلات الكشف عن دقائق المعاني، واستنباط حقائقها اللّغويّة وأسرارها البلاغيّة، مستعملًا أسلوبًا حواريًّا قائما على أساس السّؤال والجواب. ونسي أو تناسى قصورَ هذا العقل واضمحلالَه أمام النّصّ الشّرعي من قرآن وسنّة، فنفهم في ضوء ما سبق ذكره، أنّ شدّة تمسّك الزّمخشريّ -عفا الله عنه- بسلطة العقل، وتقديمه إيّاه على النّقل، يُؤكد سَيْرَهُ على ما أقرّه فكرُه الاعتزاليُّ المنبوذُ. وإلى جانب ذلك سخّر اللّغة بمختلف مستوياتها: الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والمعجميّة لنصرة فكره الاعتزاليّ، ودعما لآرائه المنحرفة والضّالّة، وقد أهّله لهذه المهمّة: مقدرتُه اللّغوية والبلاغيّة الفذّة، وإلمامُه الواسعُ بعلوم العربيّة، حيث كثيرا ما نراه يصْرف دلالات الألفاظ والتّراكيب القرآنيّة المخالِفة بِظاهرها لأصوله الاعتزاليّة، يصرفها عن دلالاتها الحقيقيّة المرادة؛ لتوافق ما يرمي إليه، وما يدعو إليه؛ نصرةً لمعتقده الاعتزاليّ.

ثاني عشرة- وفاته

تُوُفِّيَ الزّمخشريّ -عفا الله عنه- (بكر كانج)، وهى قصبة خوارَزم، ليلة (عرفة) من سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[1] للهجرة، (538ه)، الموافق: سنة أربعٍ وأربعين ومائةٍ وألفٍ للميلاد، (1144م)[2].

المطلب الثّاني/ التّعريف بتفسيره (الكشّاف).

أوّلًا- عنوانه:

حاول الزّمخشريّ -عفا الله عنه- أن يُضفيَ على عنوان تفسيره عددًا من المفردات، الّتي يراها تدلّ على مضمون تفسيره بالتّحديد والتّدقيق، فسمّاه: **(الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل)**[3].

1- تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (172/21) وإنباه الرواة على أنباه النحاة (268/3).

2- المفسرون حياتهم ومنهجهم (ص: 573).

3- هناك تفاسير على نفس النهج، مثل: تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم شيخ إبراهيم بن إسماعيل ابن علية، الذي كان يناظر الشافعي، ومثل: تفسير أبي على الجبّائي، وتفسير أبي مسلم الأصفهاني، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، والتفسير لعلي بن عيسى

ثانيًا- سبب تأليفه (الكشّاف):

بدأ تصنيف كشّافه بـــ (مكّة) المكرّمة من عام (526ه)[1]، ولكن قبل الخوض في ماهية هذا التّفسير والتّعرف عليه عن قربٍ، أودّ بدايةً أن أسرد قصّةَ سبب تصنيف الزّمخشريّ -عفا الله عنه- لتفسيره هذا، وما صَاحَب ذلك من تردّد بين إقدام وإحجام، ولكنّ عزم أولئك المطالبين وإصرارهم على تأليف ما يفيدهم في التّفسير، بعث فيه الأمل؛ لأن يخوض غمار التّصنيف، فاستحسن الفكرة، وقال: "ولقد رأيتُ إخواننا في الدّين من أفاضل الفئة النّاجية العدلية، الجامعين بين علم العربيّة والأصول الدّينيّة -يقصد فئته المعتزلة-، كلّما رجعوا إليّ في تفسير آية فأبرزتُ لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتّعجب، واستُطيروا شوقًا إلى مصنَّف يضمُّ أطرافا من ذلك، حتى اجتمعوا إليّ مقترِحين أن أُمليَ عليهم (الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) فاستعفيْتُ؛ فأبوْا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدّين وعلماء العدل والتوحيد"[2].

ويُضيف الزّمخشريّ -عفا الله عنه- قائلا: "والذي حداني على الاستعفاء على علمي أنّهم طلبوا ما الإجابة إليه عليّ واجبة؛ لأنّ الخوض فيه كفرض العين، ما أرى عليه الزّمان من رثاثة[3] أحواله، وركاكة[4] رجاله، وتقاصر هممهم عن أدنى عدد هذا العلم، فضلا أن تترقّى إلى الكلام المؤسَّس على علمي المعاني والبيان، فأمليتُ عليهم مسألةً في الفواتح، وطائفةً من الكلام في حقائق سورة (البقرة)، وكان كلامًا مبسوطًا، كثيرَ السّؤال والجواب، طويلَ الذّيول والأذناب، وإنّما حاولتُ به التّنبيهَ

الرماني. ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التّفسير (ص: 114).

1- المفسرون حياتهم ومنهجهم (ص: 76).

2- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (المقدمة/3).

3- رَثَّ الشَّيْءُ يَرُثُّ: مِنْ بَابِ قَرُبَ، رُثُوثَةً وَرَثَاثَةً خَلِقَ فَهُوَ رَثٌّ وَأَرَثَّ بِالْأَلِفِ مِثْلُهُ، وَرَثَّتْ هَيْئَةُ الشَّخْصِ وَأَرَثَّتْ: ضَعُفَتْ وَهَانَتْ، وَجَمْعُ الرَّثِّ رِثَاثٌ مِثْلُ: سَهْمٍ وَسِهَامٍ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (218/1).

4- الركيك، والركاك، والركاكة، والأركُ من الرِّجَال: الفسل الضَّعِيف فِي عقله ورأيه. المحكم والمحيط الأعظم (655/6).

على غزارة نُكت هذا العلم، وأن يكون لهم منارًا ينتحونه، ومثالًا يحتذونه"[1].

وما زلنا مع الزّمخشريّ -عفا الله عنه- وهو يسرد لنا قصّته مع تفسيره (الكشّاف)، فيقول: "توجّهتُ تلقاء (مكّة)، وجدتُّ في مُجتازي بكلّ بلدٍ مَن فيه مسكة من أهلها -وقليل ما هم-، عطْشَى الأكباد إلى العثور على ذلك المُنْلَى، متطلّعين إلى إيناسه، حرّاصا على اقتباسه، فهزّ ما رأيتُ من عطفي، وحرّك الساّكن من نشاطي"[2]، إلى أن يقول: "فقلتُ قد ضاقتْ على المستعفِي الحيلُ، وعيتْ به العللُ، ورأيتُني قد أخذتْ منّى السِّنّ، وتقعقع الشَّنّ[3]، وناهزتُ العشر الّتي سمّتها العرب: دقاقة الرِّقاب[4]، فأخذتُ في طريقةٍ خصر من الأُولى، مع ضمان التّكثير من الفوائد، والفحص عن السّرائر، ووفّق اللَّه وسدّد[5]. ففرغ منه[6] في مقدار مدّة خلافة أبي بكر الصدّيق[7] ﷺ، وكان يُقدِّر تمامه في أكثرَ من ثلاثين سنة"[8].

ويقول الزمخشريّ -عفا الله عنه- وهو يصفُ لحظاتِ انتهائِه من تفسيره: "وهذه النّسخة هي نسخة الأصل الأُولى، الّتي نقلت من السّواد، وهي (أمّ الكشّاف الحرميّة المباركة المتمسّح بها)، المحقوقة أن تستنزل بها بركات السّماء، ويستمطر بها في السَّنَة الشّهباء، فرغتْ منها يدُ المصنّف تجاه (الكعبة) في جناح (داره السّليمانية)،

1- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (المقدمة/3).
2- المصدر نفسه.
3- (شَنَّ) الشِّينُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى إِخْلَاقٍ وَيُبْسٍ، مِنْ ذَلِكَ الشَّنُّ، وَهُوَ: الْجِلْدُ الْيَابِسُ الْخَلَقُ الْبَالِي، وَالْجَمْعُ شِنَانٌ. مقاييس اللغة لابن فارس (176/3) مادة: (ش ن ن).
4- قال إسماعيل حقي أبو الفداء: "ولا شك أن ما بين الستين والسبعين: دقاقة الرقاب". روح البيان (262/9) والحقيقة أني لم أعثر على هذه المعلومة في كلّ ما توافر لديّ من مصادر، سِوى ما قاله المفسِّر في تفسيره هذا: روح البيان.
5- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (المقدمة/4).
6- ما هذا الالتفاتُ الشّديد المُلفتُ للنّظر؟ إذ إنّ الزمخشريَّ نفسَه كان يتحدّثُ عن نفسِه بضمير المتكلّم، فإذا به يستعملُ ضميرَ الغائب وهو يقصدُ نفسَه، فهي التفاتةٌ -وربّ الكعبة- تكاد تكون مَعيبة، أليس كذلك؟ لما سبّبته من وعكة وهزّة ذهنيّة. المصدر نفسه.
7- كانت مدّة خلافة أبي بكر سنتين وثلاثة أشهر واثنان وعشرون يوما. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (450/30).
8- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (المقدمة/4).

الّتي على باب أجياد[1]، الموسومة بـــ (مدرسة العلامة) ضحوة يوم الإثنين الثّالث والعشرين من ربيع الآخِر في عام ثمانية وعشرين وخمسمائة، وهو حامدٌ لله على باهر كرمه، ومصلٍّ على عبده ورسوله، وعلى آله وأصحابه أجمعين"[2].

ثالثًا- شهرة تفسير (الكشّاف)

وقد اشتهر هذا التّفسير بين أهل العلم بـــ (الكشّاف) وهو من أشهر تفاسير الـمعتزلة، قال: محمّد صدّيق خان القنّوجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "(الكشّاف) الّذي لم يصنِّف قبله مثله"[3]. وإذا ما نظرنا إلى هذا التّفسير بعيدًا عمّا فيه من الاعتزال حكمنا عليه أنه "لـم يُسبق مؤلِّفه إليه؛ لما أبان فيه من وجوه الإعجاز فـي غير ما آية من القرآن، ولـما أظهر فيه من جمال النظم القرآني وبلاغته[4].

وقال صاحب كتاب (لمحات في المكتبة والبحث والمصادر): "من أشهر كتب المعتزلة، أبان من وجوه الإعجاز والبلاغة القرآنية الكثير، لكنّه شحنَه بعقائدَ معتزليّةٍ تخالف مذهب أهل السنة"[5].

إنّ تفسير (الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل) للزّمخشريّ -عفا الله عنه- هو الأكثر شهرة، إلى درجة أنّه عُرف مصنِّفُه بـــ (الإمام)، وكان يُدعى صاحبُ (الكشّاف)، وهو كتابُ تفسيرٍ بالرّأي، ويعتمد فيه على لغة العرب وأساليبهم، ويهتمّ اهتمامًا خاصًّا بالعلوم المتعلّقة بالبلاغة والنّحو، إذ يُحاول تحقيق وجوه الإعجاز القرآنيّ؛ لشغفه بفنون علوم البلاغة، وتصريف الكلام والمعنى، فقد أحبّه النّاس عامّة، وأُولعوا به، وبحثوا في تفسيره، وصنّفوا فيه وحوله التّصانيف الكثيرة.

1- قال الجوهري: هو جبل بـــ (مَكّة) سُميَّ به لمَوْضِعٌ خيل تُبَّع، وعامة الناس يقولون بحذف الْهَمْزَة، ويأتي ذكرُ من يُنْسَبُ إلَيْهِ في حرف الجيم. الأماكن ما اتفق لفظه وافترق مسمّاه (ص: 47).

2- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (825/4).

3- أبجد العلوم (ص: 581).

4- لمحات في المكتبة والبحث والمصادر (ص: 139).

5- في المكتبة الإسلامية (ص:91).

قال السّيوطيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وصاحب (الكشّاف) هو سلطان هذه الطّريقة، والإمام السّالك في هذا المجاز إلى الحقيقة، فلذا طار كتابه في أقصى الشّرق والغرب، ودار عليه النّظر إذْ لم يكن لكتابه نظير في هذا الضّرب"[1].

وقال القنّوجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "كتاب (الكشّاف) للزّمخشريّ -عفا الله عنه- من أهل خوارَزم العراق، إلّا أنّ مؤلِّفَه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحِجَاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آيٍ في القرآن من طرق البلاغة، فصار بذلك للمحقّقين من أهل السّنّة انحراف عنه وتحذير للجمهور من مكامنه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلّق باللّسان والبلاغة"[2].

إنّ المطّلع على هذا التّفسير، يجد الزّمخشريّ -عفا الله عنه- قد اعتمد اعتمادًا كلّيّا فيه على علمي المعاني والبيان، حيث كانا من أهمّ مصادره، ففي البلاغة مثلًا اعتمد على: (دلائل الإعجاز في علم المعاني) لعبد القاهر الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:471ه)، وفي النّحو اعتمد على: (الكتاب) لسيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: 180ه)، إلى غير ذلك من المصادر المهمّة والمعتبرة بالنّسبة له، ولكنّنا نجده كثيرًا ما كان يدسّ السّمّ في الدّسم، دسًّا لا يُدركه إلا ماهر حاذق، قال ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة، ومِن هؤلاء مَن يكون حسن العبارة فصيحا ويدسّ البدع في كلامه، وأكثر النّاس لا يعلمون، كصاحب (الكشاف)"[3].

وتميّز تفسيره بالاختصار والإيجاز، والتّقليل من الإسرائيليات؛ لأنّه قد كتبه في آخر عمره، وابتغى تفسير القرآن كاملاً؛ إذْ كان يأمُل أن يثمرَ عملُه في النّاس، فسلك في تفسيره مسلكا دقيقا، أظهر فيه وجوه إعجاز القرآن، بأساليبه البلاغيّة الّتي

1- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي). (3/1).
2- أبجد العلوم (ص: 345).
3- ينظر: مجموع الفتاوى (358/13).

نبّه عليها، وهو يفسّر الآيات القرآنية، فكان يُطيل الوقوف عند الآيات الّتي تكشف له وجوهًا من روائع البيان، وعجيب النّظم في تقديم كلمة على أُخرى، أو إيثار كلمة بدل أختها، أو حرف مكان آخر، ويتحدّث عن كلّ ذلك بأسلوب الأديب الضّليع والبلاغيّ النّحرير، فهو ذو شخصيّة ذوّاقة، تتذوّق جمال الكلام، وحلاوة أفانين القول، وذو حسٍّ قرآنيّ مرهف ومتيقّظ، يتجوّل بين حروفه وبلاغته وأسلوبه، فهو تفسير متقن الصّنع، راقي الثّقافة والإبداع، مُظهِرٌ لكلّ الفنون والعلوم، حيثُ البلاغةُ والنّحوُ والشّعرُ والحديثُ والفقهُ وغيرُها[1].

رابعًا- الزمخشريّ يمدح كشّافه

والزّمخشريّ -عفا الله عنه- مُعجبٌ بتفسيره هذا أيّما إعجابٍ، فهو بالنّسبة له لا قبله ولا بعده، بل ويُقسم[2] على ذلك، ويَعتبِره كالبلسم الشّافي لكلّ الأدواء والأسقام العلميّة منها والمعرفيّة في نظره، فيقول:

إنّ التّفاسيرَ في الدّنيا بلا عددٍ
وليس فيها لَـعمري[3] مـثلُ كـشّـافِي
إنْ كنتَ تبغي الهديَ فالزمْ قراءتَه
فالجهلُ كالدّاءِ والكشّـافُ كالشّـافِي[4].

خامسًا- طريقة الزّمخشريّ في (الكشّاف)

في البداية يذكر الزّمخشريّ -عفا الله عنه- جمْعًا من الآيات، فيبيّن محلّ نزولها، وهل هي مكيّة أو مدنيّة؟ ذاكرً اسم السورة، مبتدئًا بمكـيّها ثمّ بمدنيّها، ثمّ بيان معني الآية وتفسيرها، مخصِّصًا لكلِّ آيةٍ فقرةً بعنوان: اللّغة والإعراب، وبيان الأحكام

1- ينظر: مباحث في إعجاز القرآن (ص: 54).

2- القَسَمُ بغير الله مخالفٌ لما عليه الأمّة، فمما رواه البخاريّ عن عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**أَلَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ**»، كتاب الأدب: (باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا) برقم: (6108) (27/8). ورواه مسلم أيضا في صحيحه كتاب الأيْمان: (باب النّهي عن الحلف بغير الله عَزَّوَجَلَّ) برقم: (1646) (1267/3).

3- كيف يروق للزّمخشري وهو مَن هو أن يحلف بعمره المتمثّل في لفظ: لَعَمْري، وهو حلف بغير الله عَزَّوَجَلَّ وهو محرّم، فهو شرك أصغر؛ لأنّ الحلف تعظيم للمحلوف به، والتّعظيم لا يكون إلا لله عَزَّوَجَلَّ فقط، فعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ**»، وهو حديث صحيح رواه أبو داود في سننه - الأيمان والنذور (باب في كراهية الحلف بالآباء) برقم: (3251) (217/3)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين - كتاب الأيمان من حديث معمر برقم: (45) (65/1) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

4- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (280/2).

النّحوية، ثمّ بيان سرّ الإعجاز فيها، آتيًا بأسباب النّزول، تاركًا ذكر العلاقة والمناسبة بين الآيات[1].

سادسًا- مصادر (الكشّاف)

ذكر الزّمخشريّ -عفا الله عنه- العديد من المصادر والمراجع لتفسيره، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- فمن مصادره من كتب التّفسير:

1- تفسير مجاهد بن جبر، (ت104ه).

2- تفسير عَمرو بن عبيد المعتزليّ، (ت144ه).

3- تفسير أبي بكر بن الأصمّ المعتزليّ، (ت235ه).

4- معاني القرآن للزّجّاج، (ت311ه).

ب- ومن مصادره من كتب القراءات:

1- مصحف عبد الله بن مسعود.

2- مصحف أُبيّ.

3- مصحف أهل الحجاز والشّام.

ت- ومن مصادره من كتب اللغة والنّحو:

1- الكتاب لسيبويه (ت:180ه).

2- الكامل للمبرّد (ت:285 ه).

3- إصلاح المنطق لابن السّكّيت (ت:344 ه).

4- المتمّم في الخطّ والهجاء لعبد الله بن درستويه (ت:347 ه).

5- الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ (ت:377 ه).

6- المحتسب لابن جنّي (ت: 392 ه).

وغيرها من كتب الأدب والوعظ والأساطير.

المبحث الثّاني/ المعتزلة وتفاسيرهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل/ التّعريف بالمعتزلة

المعتزلة فرقة إسلامية اعتمدت على العقل المجرّد، وجعلتْه المصدر الأوّل في مباحث العقيدة الإسلامية؛ لتأثر المعتزلة ببعض الفلسفات المستوردة، ما أدَّى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السّنّة والجماعة، وقد تكوّنتْ في أواخر العصر الأمويّ، وأصبحت مزدهرةً في العصر العبّاسيّ[2].

ونجد أنّ هذه الانحرافَات كانت قبل هذه الحقبة موجودة ومتّصلة خيوطها بعضها

1- ينظر: المفسّرون حياتهم ومنهجهم (ص: 578).

2- ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (64/1).

ببعضٍ، منذ عهدِ الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، حيث كانت واضحةً في بعضِ معتقدِات المسلمينَ، وعلى رأسهم: عبد الله بن سبأ[1] (ت40هـ)، فهو أوّل مَن أفرز هذه الانحرافات، من خلال بدعته المتمثّلة في التّشيّع لآل البيت والغلوّ فيهم، لا لشيء ولا لآخر إلا لأنّه أراد أن يُشغل النّاس عن دينهم الإسلاميّ ويفسده عليهم، وتلك من أوائلِ الانحرافاتِ التي أخذت تَنْخُرُ جسمِ وحدة الأمَّةِ، وتزامن معها بدعةُ الخوارجِ، ثمَّ لا حت إلى الوجود بدعةُ القَدَرِيَّة، ثمَّ جاءت في عهدِ التَّابعينَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ بدعةُ الجَهْمِيَّةِ، ثمَّ الـمُرْجِئَةِ والمُعْتَزِلَة[2].

نشأة المعتزلة

اختلاف واصل بن عطاء[3] مع شيخه الحسن البصري[4] في حكم مرتكب الكبيرة، هو الأساس لنشأتهم[5]، فمع بداية القرن الثانى الهجرى ظهر الفكر الاعتزالى، وتميز أتباعه على مَن سواهم بالاعتماد على العقل في براعة فائقة مستخدمين الأدلّةَ والبراهين العقليّة في تناول مسائل الكلام، معلِنين فكرة: حريّة الإرادة الانسانية[6].

ولا نسبق الأحداث، ولنتصفّح كتب المعاجم واللّغة حول معنى الاعتزال، فنجد ابن فارس رَحِمَهُٱللَّهُ يقول: (**عَزَلَ**): الْعَيْنُ وَالزَّاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى تَنْحِيَةٍ وَإِمَالَةٍ، تَقُولُ: عَزَلَ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ يَعْزِلُهُ،

1- هو عبد الله بن سبأ الذي ينسب إلى غلاة الرافضة، وأصله يهودي من اليمن، فأسلم وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة في زمن عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقال لهم: إن عثمان قد جمع أموالا بغير حقّ فانهضوا في هذا الأمر وابدءوا بالطعن على أمرائكم وذلك لتدمير الإسلام من الداخل، وفعلًا قام بتطبيق (الوصية والرجعة) وهي وصيّة يهودية، والتي كان مفادها قتل عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حيث انقضَّ عليه المجرم (الغافقي)، فطعنه فسالت الدماء شلّالا من صهر رسول الله ﷺ، وضرب هذا المجرم المصحف بقدمه، فاستقرت نقطة من دماء عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على قوله تعالى: (فسيكفيكهم اللّه)، وهكذا استشهد البطل عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (3/29) والأعلام للزركلي (88/4).

2- بنظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم (ص: 501).

3- هو: واصل بن عطاء البصري الغَزَّال، المعتزلي، كان يلزم حلقة الحسن البصري، ثم اعتزله فصار يُطْلَقُ لفظ المعتزلة على كلّ من قال بمقالتهم، وكان يلثغ بالراء، فكان يتجنبها، وكان -قبحه الله- يقول: لو شهد عندي عليٌّ وعائشة وطلحة والزبير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ على باقة بَقْلٍ ما قبلت شهادتهم. قال الأزدي: ذاهب الحديث لا يحتج به، رجل سوء كافر. مات سنة 131هـ. ينظر: التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (60/2).

4- هو: الحسن بن أبي الحسن يسار، شيخ الإسلام أبو سعيد البصري، وأمه خيرة، مولاة أمّنا: أمّ سلمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، نشأ بالمدينة المنوّرة، كان جامعا عالما ثقة حجة، حافظ علامة من بحور العلم فقيه النفس عديم النظير، رأسٌ في كلّ أنواع الخير. مات سنة عشر ومائة -رحمه الله تعالى-. ينظر: تذكرة الحفّاظ للذّهبي (57/1).

5- ينظر: تبسيط العقائد الإسلامية (ص: 298).

6- ينظر: المنية والأمل (المقدمة (ص: 1).

إِذَا نَحَّاهُ فِي جَانِبٍ، وَهُوَ بِمَعْزِلٍ، وَفِي مَعْزِلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، أَيْ: فِي نَاحِيَةٍ عَنْهُمْ، وَالْعُزْلَةُ: الِاعْتِزَالُ[1].

واصطلاحا: أصحاب واصل بن عطاء، اعتزلَ عن مجلس الحسن البصريّ في مسألة مرتكب الكبيرة[2].

وذكر الصفدي: أنّ المعتزلة جنس يطلق على فرق، منهم: الواصليّة، والهذليّة، والنّظّاميّة، والجاحظيّة، والخياطيّة، والبشريّة، والمعمريّة، والمردايّة، والثّماميّة، والهشاميّة، والخابطيّة، والجبائيّة، وهم البهشميّة[3].

وقال مجموعة من الباحثين وهم يتكلّمون عن مصطلح المعتزلة: اسمٌ يطلق على فرقة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثّاني الهجريّ، وسلكت منهجا عقليًّا متطرّفا في بحث العقائد الإسلاميّة، وهم أصحابُ واصل بن عطاء الغزّال[4]، الّذي اعتزل عن مجلس الحسن البصريّ[5]. وسُمِّي واصل بن عطاء وأتباعه بالمعتزلة؛ لأنّهم اعتزلوا درس الحسن البصريّ، حينما أُثيرتْ مسألةُ مرتكب الكبيرة، فالحسن البصريّ يرى بأنّه فاسق ولا يزال مؤمنًا، أمّا واصل بن عطاء ومعه عمرو بن عبيد، فقالا: بأنّه فاسق غيرُ مؤمن، وهو بيْن المنزلتين، ومخلّدٌ في النّار إن مات على كبيرته ولم يتب، ثمّ تطوَّر هذا الاعتزالُ فصار مذهبًا عقديًّا معروفا.

أسس مذهب الاعتزال:

يقوم مذهب الاعتزال على أسس خمسةٍ، هي:

1- **التّوحيد.**
2- **العدل.**
3- **الوعد والوعيد.**
4- **الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر.**

1- مقاييس اللغة لابن فارس (307/4) مادّة: (ع ز ل).
2- التّعريفات الفقهيّة (ص: 210).
3- مجمع البحرين ومطلع النيرين (395/6).

4- في الواقع لم يكن واصل بن عطاء غزّالاً، ولكنه كان يلقب بذلك؛ لأنّه كان يلزم الغزّالين؛ ليعرف المتعفّفات من النّساء، فيجعل صدقته لهنّ. الكامل في اللغة والأدب للمبرّد (142/3).
5- موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (320/3، بترقيم الشاملة آليا).

5- **المنزلة بين المنزلتين.**

ثمّ تكوّنت فرقٌ نشأت عن أصول المعتزلة، لها مؤلّفات، منها: (المنزلة بين المنزلتين) و(التوحيد)[1].

ولعلّ قولهم: بأنّ العقل مقدّم على النّقل، واعتباره الأصل، والشرّع فرع عنه، يتّضح عند التّعارض حيث إنّهم لا يقيمون أيّ وزن للنّقل والشّرع في مقابل العقل، فالعقل لديهم هو أصل الشّرع[2].

وعمومًا فالمتكلّمون جميعًا يقدّمون العقل على النّقل، من دون أن يكون لهم أدنى دليل شرعيّ، إنّما قعَّدوا قاعدة مضلِّلة فقالوا: إنّ العقل هو أصل الشّرع[3]. وعلى هذا فلا بأس من ذكر بعض أسماء علماء المعتزلة، والّذين كانت لهم بصماتٌ كبيرةٌ وواضحة في الاعتزال، وعلى رأسهم: الكعبيّ، والقاضي عبد الجبّار، والرّماني النّحوي، وأبو علي الفارسيّ، وأقضى القضاة الماورديّ الشّافعيّ، وهذا غريب، فإنّ غالب الشّافعيّة أشاعرة، ومن بينهم أيضا: الصّاحب بن عبّاد، والزّمخشريّ صاحب (الكشّاف)، والفرّاء النّحويّ، والسّيرافيّ[4]-عفا الله عنهم جميعًا-.

اتّفاق المعتزلة:

يُجمع المعتزلة على كثير من المعتقدات الباطلة، منها إجماعهم:

1- على نفي صفات الباري عَزَّوَجَلَّ، وهدفهم هو التوحيد المطلق.

2- على أنّ كلام الله مخلوق، وهدفهم التنزيه المطلق.

3- على أنّ أفعال العباد مخلوقة لهم.

4- على أنّ منزلة الفاسق بين المنزلتين، إلّا أن يتوب.

5- على وجوب كثير من الأشياء على العبد، من غير أن يكون من أمر الله عَزَّوَجَلَّ فيه أمر، مثل: النظر، والاستدلال، وشكر المنعم.

1- ينظر: الموسوعة التّاريخيّة (414/1).
2- ينظر: أصول مسائل العقيدة عند السّلف وعند المبتدعة (21/1) وموسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة - الدرر السنية (399/1، بترقيم الشاملة آليا).
3- المصدر نفسه.
4- ينظر: مجمع البحرين ومطلع النيرين (396/6).

6- على إنكار مفاخر زائدة لرسول الله ﷺ على الأنبياء: كالشّفاعة والمعراج[1]، وغير ذلك كثير.

ونقدّم هذه المعلومات حتّى يكونَ المتلقّي الكريم على بيّنة منها، فيأخذ حذره منهم، ويجتنب مؤلّفاتهم، خصوصًا العقديّةَ منها.

المطلب الثّاني/ تفسير القرآن لدى المعتزلة

تأثّر المعتزلة بالفلسفة اليونانيّة، وخير دليل -على ذلك- ما قام به الجاحظ[2] – عفا الله عنه- (ت:255ه)، وهو من طائفة المعتزلة ومفكّريهم، حيث اطّلع على العديدِ من كتب الفلاسفة، وقلّد مذاهبَهم، حتّى اختلط عليه الأمر، فروّج لكثير من تآليفهم بعباراته البليغة[3].

وهناك من يرجِّع ما ذهب إليه المعتزلة إلى جذورٍ فكريّة وعقديّة في العراق، الّذي يقطنه العديدُ من الفرق، والّتي تنتهي وتنتمي إلى طوائفَ متعدّدةٍ ومختلفةٍ، فبعضهم ينتمي إلى النّصارى، وبعضهم إلى الكلدان[4]، وبعضهم إلى الفرس، وبعضهم إلى المجوس، وبعضهم إلى اليهود، حيث فَهِمَ بعضُهم الإسلامَ على ضوء موروثاتِه العتيدةِ، وخلفيّاته الدّينيّة والثّقافيّة[5].

قال السّيوطيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ينبغي أن يُعطَى كلُّ ذي حقّ حقّه، فإنّ الصّحابة والتّابعين والأئمّةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ إذا كان لهم في الآية تفسيرٌ، وجاء قوم فسّروا الآية بقولٍ آخرَ؛ لأجل مذهبٍ اعتقدوه، وذلك المذهبُ ليس من مذاهب الصّحابة والتّابعين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ،

1- المنية والأمل (105/1).
2- هو: أبو عثمان عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ البصري، وإليه تنتسب الفرقة المعروفة بالجاحظية من المعتزلة، وكان تلميذ إبراهيم النَّظّام المتكلم المشهور، وكان للجاحظ عدّة تصانيف في كل فنّ، منها: الحيوان، والبيان والتّبين، لقّب بالجاحظ لجحوظ في عينيه، وقد أصابه الفالج في أواخر عمره، توفي سنة 255 ه. ينظر: وفيات الأعيان (470/3).
3- ينظر: الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (72/1).
4- الطّائفة السّادسة طائفة الكلدان، وأكثرهم غرباء من الموصل وغيرها، وهم كاثوليك أيضا. نهر الذّهب في تاريخ حلب (162/1). ولم أعثر على هذه المعلومة المطلوبة في مظانّها الموجودة لديّ، أي: في معاجم الأماكن والجغرافيا.
5- ينظر: الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (72/1).

صار مشاركِا للمعتزلةِ وغيرِهم من أهل البدع"[1].

ولهذا نجد المعتزلةَ والـمُرجئة والرّافضة وغيرَهم من أهل البدع، يُفسِّرون القرآن حسب ما تُمليه عليهم جذُورهم الفكريّه، وعقولهم المتنطّعة، وما تأوّلوه من اللّغة، ضاربين عُرض الحائط بالنّقل عن القرآن الكريم والسنّة المطهّرة، وما أُثر عن الصّحابة والتّابعين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، جاعلين من العقل مصدرَهم الأوّلَ في التّفسير، فيتأوّلون كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وفق مبادئهم الاعتزاليّة، وأفهامهم المنحرفة، ويُنكرون ما صحّ من الأحاديث الّتي تُناقض أسسَهم وقواعدَهم المذهبيّة[2].

وقد وصف الإمامُ أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ وغيرُه طرقَهم هذه بأنّها طرقُ أهلِ البدع؛ فينبغي الحذر منهم، والإنكار عليهم؛ لأنّها صادرةٌ عن علماء منحرفين ومضلّلين[3].

وقال ابن تيميّة رَحِمَهُٱللَّهُ: "وفي الجملة من عَدَل عن مذاهب الصحابة والتابعين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئا في ذلك، بل مبتدعا"[4].

وعليه: فقد صنّف المعتزلة تفاسيرهم على أصول مذهبهم ومعتقدهم الاعتزاليّ، ومن بين هؤلاء:

1- "أبو بكر بن الأصمّ بن كيسان (ت:201هـ) له مصنَّف في التّفسير.

2- وقاسم بن إبراهيم الرّسّي (ت:247هـ) له مصنّف في التّفسير.

3- وأبو علي محمد الجبّائي (ت:303هـ) وله التّفسير الكبير.

4- وعبد الله بن أحمد بن محمود أبو القاسم البلخي (ت:319هـ) له مصنّف في تفسير القرآن.

5- وأبو مسلم محمّد بن بحر الأصفهاني (ت:322هـ) وتفسيره: جامع التّأويل لمحكم التّنزيل.

1- ينظر: مقدّمة في أصول التّفسير لابن تيميّة (38/1) والإتقان في علوم القرآن للسّيوطي (207/4).
2- ينظر: التفسير والمفسرون (265/1).
3- ينظر: الإيمان لابن تيمية (ص: 99).
4- مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: 38).

6- وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت:386هـ) وله كتاب معاني القرآن.

7- وعبد الجبّار أحمد عبد الجبار الهمذاني (ت:415هـ) وتفسيره: تنزيه القرآن عن المطاعن.

8- وعلي بن الحسين العلويّ الحسينيّ الشّريف المرتضى (ت:436هـ) وتفسيره: آمالى الشّريف المرتضى.

9- وأبو يوسف القزويني (:ت483هـ) جمع "التفسير الكبير" الذي لم يُرَ في التفاسير أكبر منه.

10- والحاكم الجشمي الزيدي المعتزلي (ت:494هـ) وكتابه: تهذيب التفسير"[1]. وغيرهم كثير.

فالزّمخشريّ -عفا الله عنه- اعتمد في تفسيره (الكشّاف) على: لغة العرب وأساليبهم من حيثُ بيانُ المعاني، واعتناؤُه بعلمي البيان والمعاني والنّكات البلاغيّة؛ بُغية الوصول إلى تحقيق وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، موضّحًا ذلك بطريق السّؤال والجواب، وعلى هذا التفسير حواشٍ كثيرةٌ، من بينها: حاشيةُ الشّيخ حيدر، وحاشية الرّهاوي، وحاشيةُ علاء الدّين المشهور بالبهلوان، وحاشيةُ ابن كمال باشا زادة[2].

ومن المعلوم أنّ المعتزلة جميعا اعتقدوا رأيًا منحرفًا، ثمّ حملوا تفسير القرآن الكريم عليه، ولا يوجد لهم في ذلك مُعتمدٌ ولا مستندٌ، لا من الصّحابة ولا من التّابعين، ولا من علماء المسلمين، ولا من أئمَّتهم، لا في رأيٍ، ولا في تفسيرٍ.

وما من تفسير من تفاسيرهم المنحرفة والمضلّلة إلّا وبطلانُه واضحٌ من وجوه عدّة، لا تخفى على ذي بصيرة، فترى مِنهم مَن يكون في تفسيره جميل العبارة بليغًا، ويدسّ السّم في الدّسم، وأكثر المتلقّين لا

1- ينظر: المفسرون حياتهم ومناهجهم (577/1) وسير أعلام النّبلاء (402/9)، (183/14)، (533/16) وميزان الاعتدال (124/3) وتاريخ العلماء النّحويين للتنوخي (ص: 30) والتّفسير والمفسرون للذّهبيّ (277/1) ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر (463/2).

2- ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (70/2).

يعلمون، كما هو عند مفسّرنا الزّمخشريّ - عفا الله عنه- في كشّافه[1].

المبحث الثّالث/ تفسير (الكشّاف) وهو تفسير بالرّأي وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل/ التفسير بالرّأي المحمود.

المطلب الثّاني/ التّفسير بالرّأي المذموم.

التّقسيم المعتبر للتّفسير عند جمهور العلماء سلفا وخلفا قسمان:

الأوّل/ تفسيرٌ بالـمأثور: وهو ما جاء فـي القرآن، الكريم أو السّنّة المطهّرة، أو كلام الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بيانا لـمراد الله عَزَّوَجَلَّ من كتابه[2]. وهو الّذي يجب اتّباعه والأخذ به؛ لأنّه طريق الـمعرفة الصّحيحة. وهو آمنُ سبيلٍ للحفظ من الزّلل والزّيغ في كتاب الله[3]، وزاد مصطفى ديب البغا: ممّا ليس منقولا عن أهل الكتابيْن اليهود والنّصارى[4].

الثّاني/ تفسيرٌ بالرّأي: يُطلق الرّأى ويُراد به: الاعتقاد والاجتهاد والقياس، ومنه: أصحابُ الرّأي، أي: أصحابُ القياس[5]، حيث نشأ التّفسير بالرّأي بجانب التفسير بالمأثور، وفُسِّر القرآن كلّه، وجزء منه، بل سورة، وأحيانا آية، بل وآيات خاصّة كآيات الأحكام[6].

والتّفسير بالرّأي قسمان: رأيٌ محمود ورأيٌ مذموم. وسنتعرّف على كلّ قسم على حدة.

المطلب الأوّل/ التفسير بالرّأي المحمود

أوّلاً- المحمود في التّفسير بالرّأي، وهو ما بعُد عن والضّلالة والجهالة، ووافق قواعد اللغة العربية، والتزم مراد المشرّع الحكيم، خاليا من الهوى والسّمعة. فمن فسّر القرآن وفق هذه النقاط كان تفسيره جائزا محمودًا، ما دامت نيّته ووجهته تفسير كلام الله عَزَّوَجَلَّ بكلّ صدق وأمانة، وبيان معانيه وحِكمه وأحكامه[7].

1- ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص: 114).
2- بنظر: الحديث في علوم القرآن والحديث (ص: 137).
3- مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: 360).
4- الواضح في علوم القرآن (ص: 236).
5- ينظر: التّفسير والمفسّرون (183/1).
6- ينظر: مباحث في علوم القرآن لصبحي الصّالح (ص: 121).
7- ينظر: نفحات من علوم القرآن (ص: 137).

كتب تفسير بالرّأي المحمود

مِن أهمِّ وأشهر كتب التفسير بالرأي المحمود أو المقبول، والتي نجد فيها اجتهاداتٍ للمفسرين مرضيّة لدى أهل العلم من المفسِّرين :

1- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر الطبري (ت 310 ه). جمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، والطبري لا يقف عند حدود النقل، فكثيرًا ما يرجِّح بين الروايات، أو ينقدها، ويختار من ذلك ما يراه أقوى حجة وأوضح دليلاً، ويقول: (والصّواب عندنا في ذلك). وهو يذكر وجوه القراءات ويوجِّهها، ويذكر وجوه الإعراب، ويبين آراء النّحويّين فيها، ويشير إلى الأحكام الفقهيّة عند تفسيره آيات الأحكام فيبيّن مذاهب الفقهاء فيها.

2- تأويلات أهل السّنّة لأبي منصور الماتريدي (ت 333 ه)، وهو تفسير موجَز، وضعه مؤلِّفه وفق عقائد أهل السّـنّة والجماعة، يعتمد على العقل والنّقل معًا، ولعلّه أوّل من سار هذا المسار من علماء أهل السّـنّة والجماعة، فهو يردُّ على كلِّ من لا يتّفق مع أهل السّـنّة والجماعة، من المعتزلة والمجسِّمة والحشويّة وغيرهم، ويقرّر عقيدة أهل السّـنّة والجماعة في أثناء تفسيره بالأدلّة العقليّة والنّقليّة.

3- تفسير ابن فورك لأبي بكر بن فورك (ت 406 ه).

4- النّكت والعيون للماورديّ (ت 450 ه)، وهو تفسير جامع بين لونَيْن من تفسير القرآن الكريم، أَلَا وَهُمَا: التّفسير بالرِّواية والتّفسير بالدِّراية، وإلى اللّون الأوّل منهما يميل أكثر، فهو تفسير يغلب عليه لون التّفسير بالمأثور إلى حدٍّ ما، فهو يفسِّر القرآن بالقرآن، ثمّ بالسُّـنَّة، ثمّ بأقوال الصّحابة والتّابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، ويعنى عناية بالغة بأسباب النّزول. أمّا بالنّسبة للتّفسير بالرّأي فيظهر في اهتمامه من النّاحية اللُّغويّة، إلى جانب احتواء تفسيره على لونٍ من التّفسير الإشاريّ، ثمّ طريقته في عرض الاحتمالات في معنى وتفسير الآية، وعنايته كذلك بتفسير آيات الأحكام، حيث إنّ

الإمام الماورديّ إمامٌ وفقيهٌ ومفسِّرٌ، وشهرته كفقيه أكبر من شهرته كمفسّر، وطريقتُه في عرض تفسير الآيات طريقةٌ سهلة مبسّطة، ذاتُ أسلوب لا لبس فيه ولا غموض.

5- المحرِّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطيّة الأندلسيّ (ت 542 ه). يُعدّ تفسير ابن عطيّة من أشهر كتب التّفسير بالمأثور والمعقول معاً. وليس خالصًا للتّفسير بالمأثور، بل جمع فيه بين التّفسير بالمأثور والتّفسير بالرّأي.

6- التّفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب لفخر الدّين الرّازي (ت 606ه)، وهو أكبر تفسير بالرّأي والمعقول، ويذكر فيه الإمام الرّازي مناسبة السورة مع غيرها، ويذكر المناسبات بين الآيات، ويستطرد في العلوم الكونيّة، ويتوسّع بها، كما يذكر المسائل الأصوليّة والنحويّة والبلاغيّة، والاستنباطات العقليّة. ويبيّن في تفسيره معاني القرآن الكريم، وإشاراته، وفيه أبحاث مطوّلة في شتّى العلوم الإسلاميّة، كعلم الكلام، وأقوال الحكماء، ويذكر فيه مذاهب الفقهاء وأدلّتهم في آيات الأحكام، وينتصر لمذهب أهل السّـنّة في العقيدة، ويردّ على المعتزلة وأقوال الفرق الأخرى، ويفنِّد مذاهبهم، كما يردّ على الفلاسفة، ويعتبر هذا الكتاب من أجلّ كتب التّفسير وأعظمها، وأوسعها، وأغزرها مادّة.

7- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت 671 ه). وهو تفسير فقهيٌّ يهتمّ بالفقه، وفيه ذكر القراءات واللّغة والنّحو.

8- أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل لناصر الدّين البيضاويّ (ت 685ه).

9- مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل لحافظ الدّين النّسفي (ت 710ه). وهو يذكر القراءات واللغة وترجيح مذهب أهل السّـنّة والجماعة.

10- لباب التّأويل في معاني التّنزيل لعلاء الدّين الخازن (ت 741ه)، يهتمّ بالقصص ويبيّن بطلان ما فيها.

11- غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدّين النّيسابوريّ (ت 728ه)، وهو مختصر لتفسير الفخر الرّازي مع تهذيب كبير.

12- البحر المحيط في التّفسير، لأبي حيّان الأندلسي (ت 754ه).

13- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي (ت 756ه).

14- تفسير الجلالين لجلال الدّين المحلي (ت 864 ه)، وجلال الدّين السّيوطيّ (ت 911 ه)، وهو تفسير مختصر دقيق جداً، ابتدأ الإمام جلال الدّين المحلي تفسيره من أول سورة الكهف إلى آخر سورة النّاس، ثم ابتدأ بتفسير الفاتحة، وبعد أن أتمها توفِّي، فلم يفسّر ما بعدها، فجاء الإمام جلال الدّين السّيوطيّ فكمّل تفسيره، وابتدأ بتفسير سورة البقرة وانتهى عند آخر سورة الإسراء، ووضع تفسير الفاتحة في آخر تفسير الجلال المحلي لتكون ملحقة به.

15- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبد الرّحمن الثّعالبي (ت 875 ه).

16- اللّباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي (ت 880 ه).

17- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود أفندي (ت 951 ه). يهتمّ بالبلاغة.

18- السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير، للخطيب الشّربيني (ت: 977 ه). يهتمّ بتقرير الأدلّة وتوجيهها، والكلام على المناسبات بين السّور، والقصص والرّوايات.

19- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني للآلوسي. (ت 1270 ه).

المطلب الثّاني/ التّفسير بالرّأي المذموم

ثانيًا- وأمّا المذموم في التّفسير بالرّأي فهو أن يُفسّر القرآن من دون علم، وحسب هوى ومقتضى مذهب المفسِّر، مع عدم معرفته باللغة العربية، وجهله بالتّشريعات الرّبّانيّة، أو أن يحمل كلام الله عَزَّوَجَلَّ على معنىً لا يقتضيه ولا يليق به، أو يخوض فيما استأثر الله عَزَّوَجَلَّ بعلمه، فهذا النوع من التفسير هو (التفسير المذموم) والفاسد، وممّا لا شك فيه أن تفسير القرآن العظيم لا يوفَّق إليه ولا يصله مَن في قلبه بدعة أو

حبّ الدنيا أو ميل إلى الشهوات، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾[1].

وقال محمّد بن إدريس الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

شكوتُ إلى وكيع سوء حفظي
فأرشدني إلى ترك المعاصي
وأخبرني بأنّ العلمَ نورٌ
ونورُ الله لا يُهدى لعاص[2]

كتبُ تفسيرٍ بالرّأي المذموم

ومن الكتب التي أدرجها المفسّرون والعلماء تحت باب التفسير بالرّأي المذموم، وذلك لاحتوائها على مخالفاتٍ عدّة لمذهب أهل السّنّة والجماعة، وهي تلك الكتب التّفسيريّة ذات العقيدة الاعتزاليّة وغيرها، الّتي صنّفها أولئك المفسّرون، وهم:

1- "أبو بكر بن الأصمّ بن كيسان (ت201 ه) له مصنَّفٌ في التّفسير.

2- وقاسم بن إبراهيم الرّسّي (ت247ه) له مصنّفٌ في التّفسير.

3- وأبو علي محمد الجبّائي (ت303ه) وله التّفسير الكبير.

4- وعبد الله بن أحمد بن محمود أبو القاسم البلخي (ت 319ه) له مصنّفٌ في تفسير القرآن.

5- وأبو مسلم محمّد بن بحر الأصفهاني (ت 322ه) وتفسيره: جامع التّأويل لمحكم التّنزيل.

6- وأبو الحسن علي بن عيسى الرّمّاني (ت 386ه) وله كتاب: معاني القرآن.

7- وعبد الجبّار أحمد عبد الجبار الهمذاني (ت 415ه) وتفسيره: تنزيه القرآن عن المطاعن.

8- وعلي بن الحسين العلوي الحسيني الشريف المرتضى (ت 436ه) وتفسيره: آمالى الشّريف المرتضى.

9- وأبو يوسف القزويني (ت 483ه) جمع "التّفسير الكبير" الذي لم يُرَ في التفاسير أكبر منه.

1- الأعراف، من الآية: (146).
2- نفحات من علوم القرآن (ص: 137).

10- والحاكم الجشمي الزّيديّ المعتزليّ (ت 494ه) وكتابه: تهذيب التّفسير.
11- وأبو القاسم محمود الزمخشري (ت 538ه) وتفسيره الكشّاف"[1]، وغيرهم.

ممّا سبق ندرك أنّ تفسير الزّمخشريّ الموسوم بـــ (الكشّاف) هو: **تفسير بالرّأي المذموم**، ومن الأدلّة على ذلك: أنّه لـمّا صنّف تفسيره (الكشّاف)، كتب عند استفتاحه إيّاه: "الحمد لله الذي خلق القرآن"، فقيل له: متى تركته على هذه الهيئة هجره النّاس، ولا يرغب أحد فيه، فغيّره بقوله: "الحمد لله الذي جعل القرآن"، وجعل عندهم بمعنى: خلق. ويقول ابن خلّكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنّه رأى في كثير من نسخ (الكشّاف): "الحمد لله الذي أنزل القرآن"، وهذا إصلاحُ النّاس لا إصلاح المصنّف[2].

ونحن نؤمن يقينًا أنّ القرآنَ كلام الله عَزَّوَجَلَّ غيرُ مخلوق، قال أبو الـحسن عبد العزيز الكنّاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:240ه): "وصحّ ولم يزل صحيحا أنّ القرآنَ كلام الله عَزَّوَجَلَّ غيرُ مخلوق"[3]، قال البقاعيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت:885ه): "وقد صرّح أصحابُنا: أنّ كلام الله القديم، الـمصون عن التّحريف والتبديل إن عُـــبِّرَ بالعربية فهو قرآن"[4].

ومن بين معتقداته الاعتزالية الباطلة القولُ: **بعدم رؤية المؤمنين ربّهم يوم القيامة**، حيث فسّر قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[5] برأيه: "فاختصاصُه بنظرهم إليه لو كان منظورا إليه: محالٌ، فوجب حمله على معنى يصحُّ معه الاختصاص، والّذي يصحُّ معه أن يكون من قول النّاس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، تريد معنى التّوقّع والرجا، والـمعنى: أنّهم لا يتوقّعون النّعمة والكرامة إلّا من ربّهم، كما

1- ينظر المفسرون حياتهم ومناهجهم (577/1) وسير أعلام النّبلاء (402/9) (183/14)، (533/16) وميزان الاعتدال (124/3) وتاريخ العلماء النّحويين للتنوخي (ص: 30) والتّفسير والمفسرون للذّهبيّ (277/1) ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتّى العصر الحاضر (463/2).
2- ينظر: مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور (115/1).
3- الحيدة والاعتذار في الردّ على مَن قال بخلق القرآن (ص: 81).
4- مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور (115/1).
5- القيامة: (23).

كانوا في الدّنيا، ولا يخشون ولا يرجون إلا الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ إياه"[1].

ولهذا نجد الذهبيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد حذّر من﴿ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[5]، يقول الزمخشريّ -عفا الله الزّمخشريّ -عفا الله عنه- فقال: "صالح، لكنّه-عنه- عن قوله عَزَّوَجَلَّ "﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾: داعية إلى الاعتزال، أجارنا الله، فكن حذرًا من كنايةً عن الجناية؛ لأنّ العفو رادف لها. كشّافه"[2].

وقد وصف الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرُه طرقَهم هذه بأنّها طرقُ أهلِ البدع؛ فينبغي الحذر منهم، والإنكار عليهم؛ لأنّها صادرةٌ عن علماء منحرفين ومضلِّلين[3].

وقال ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وفي الجملة من عَدَل عن مذاهب الصّحابة والتّابعين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئا في ذلك، بل مبتدعا"[4].

وهذه نماذج تطبيقيّة أخرى منحرفة من تفسير (الكشّاف):

فمثلا أحيانًا نجده يسيء الأدب مع رسولنا الكريم محمّد ﷺ كما في تفسير قول ومعناه: أخطأت وبئس ما فعلت. ولِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ: بيان لما كنى عنه بالعفو"[6]. أقول: أليس هذا تجرؤًا على الرّسول الكريم: محمّد ﷺ، وتعرّضًا لمقامه الطّاهر؟ !!

يقول الزمخشريّ -عفا الله عنه- قائلًا: "ومعناه: مَالَكَ أذنت لهم في القعود عن الغزو حين استأذنوك واعتلوا لك بعللهم، وهلّا استأنيت بالإذن حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ مَن صدق في عذره ممّن كذب فيه. وقيل: شيئان فعلهما رسول الله ﷺ ولم يؤمر بهما: إذنه للمنافقين، وأخذه من الأسارى، فعاتبه الله عَزَّوَجَلَّ"[7].

1- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (662/4).
2- ميزان الاعتدال (78/4).
3- ينظر: الإيمان لابن تيمية (ص: 99).
4- مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: 38).
5- التوبة: (43).
6- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (274/2).
7- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (274/2).

يقول الزمخشري -عفا الله عنه-: "لو تظاهروا على أن يأتوا بمثل هذا القرآن في بلاغته وحسن نظمه وتأليفه، وفيهم العرب العاربة أرباب البيان لعجزوا عن الإتيان بمثله، والعجب من النوابت ومن زعمهم أن القرآن قديم مع اعترافهم بأنه معجز"[1].

ويضيف الزمخشري -عفا الله عنه-: "ثمّ استأنف الجواب عن السؤال بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾[2]، أى: لم يخلطوا إيمانهم بمعصية تُفسِّقهم"[3]. فهو هنا يُفسّر هاته الآية الكريمة من عنده وفق مذهبه الاعتزاليّ، مخالفا جميع المفسّرين، بل مخالفا لما فسّره بها حبيبُنا محمّدٌ رسول الله ﷺ، حيث روى علقمة عن عبد الله ﷺ، قال: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾، شُقّ ذلك على أصحاب النّبيّ ﷺ، وقالوا: أيُّنا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَاكَ، أَلاَ تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ﴾[4]»[5]. فقد فسّر رسولُنا الحبيبُ ﷺ بأنّ الظّلم المقصود به في هذه الآية الكريمة هو: الشّرك لا الفسق، كما يزعم الزّمخشري -عفا الله عنه-. ولكن دعونا الآن مع المفسِّر أبي حيّان الأندلسيّ وهو يستدرك على الزّمخشري كثيرًا من اعتزاليّاته في تفسيره (الكشّاف) مظهرًا إيّاها؛ حتّى تكون بارزة للجميع فيحذروا منها، فلا تتسلّل إلى قلوبهم دون أن يدروا.

وهذه بعضٌ من استدراكات أبي حيّان الأندلسي نقد فيها على الزمخشري المعتزلي:

فمثلا عند تفسير ابن حيّان قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[6]، يقول: والّذي عليه سلف هذه الأمّة: أنّ من كان مؤمنا وفسق بمعصية دون الكفر، فإنّه فاسق بفسقه مؤمن بإيمانه، وأنّه لم يخرج

1- المصدر نفسه. (692/2).
2- الأنعام: (82).
3- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (42/2،43).

4- لقمان: (13).
5- رواه البخاري في صحيحه كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم: (باب إثم من أشرك بالله، وعقوبته في الدنيا والآخرة) برقم: (6918) (13/9).
6- البقرة: من الآية (26).

بفسقه عن الإيمان، ولا بلغ حدّ الكفر[1].

وأمّا الزمخشري -عفا الله عنه- فيقول: "الفاسق في الشّريعة: الخارج عن أمر الله عَزَّوَجَلَّ بارتكاب الكبيرة، وهو النّازل بين المنزلتين، أي: بين منزلة المؤمن والكافر. وقالوا: إنّ أوّل من حدّ له هذا الحدّ: أبو حذيفة واصل بن عطاء"[2]. وهو جار على مذهبه الاعتزاليّ.

وعند تفسير قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ**﴾[3]، قال الزّمخشريّ -عفا الله عنه-: ويجوز أن يكون قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ**﴾ تمنّيا لإيمانهم، على سبيل المجاز، عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له، كأنّه قيل: وليتهم آمنوا، ثمّ ابتُدئ: لَمثوبة من عند الله خير، انتهى[4]. فعلى هذا لا يكون للجواب لازم؛ لأنّها قد تُجاب إذا كانت للتّمنّي بالفاء، كما يجاب ليت. إلا أنّ الزّمخشريّ -عفا الله عنه-: "دسّ في كلامه هذا، وأحرجه مذهبُه الاعتزالي، حيث جعل التّمنّي كناية عن إرادة الله عَزَّوَجَلَّ، فيكون المعنى: إن الله عَزَّوَجَلَّ أراد إيمانهم، فلم يقع مراده"[5]، وهذا هو عين مذهب الاعتزال.

وعند تفسير قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿**وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً**﴾[6]، قال الزّمخشريّ -عفا الله عنه-: "خذلناهم ومنعناهم الألطاف حتّى قست قلوبهم، أو أمليْنا لهم ولم نعاجلهم بالعقوبة حتّى قست، وهو على مذهبه الاعتزالي"[7]. وأما المعتدلون من أهل السّنّة والجماعة فيقولون: "إن الله عَزَّوَجَلَّ خلق القسوة في قلوبهم"[8]

وهذه ايضًا نماذج منحرفة من تفسير الزّمخشريّ -عفا الله عنه-:

فعند تفسيره قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿**لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ**

1- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (204/1).
2- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (204/1).
3- البقرة: من الآية (103).
4- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (536/1)
5- المصدر نفسه.
6- المائدة: من الآية (13).
7- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (205/4).
8- المصدر نفسه.

﴿ٱلْخَبِيرُ﴾[1]. قال الزّمخشريّ -عفا الله عنه-: "البَصَرُ: هو الجوهر اللّطيف الذي ركَّبه الله في حاسّة النّظر، به تُدرَك المبصِرات. فالمعنى: أنّ الأبصار لا تتعلّق به ولا تدركه؛ لأنّه متعال أن يكون مبصَرًا في ذاته؛ لأنّ الأبصار إنّما تتعلّق بما كان في جهة أصلا أو تابعا، كالأجسام والهيئات، وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ"[2].

نـجد الزّمخشريّ -عفا الله عنه- هنا قد غلبتْه نعرته الاعتزاليّه، وفسّر هذه الآيةَ وفق ما تمليه عليه عقيدتُه الباطلة، منكِرًا بذلك رؤية المؤمنين ربّهم يوم القيامة، ضاربًا بذلك عُرض الحائط ما قرّرُه أهل السّنّة والجماعة من أنّ الآية تؤكِّدُ أنّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ غيرُ متّصف بصفات الحوادث. قال القرطبيّ: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، بيَّن سبحانه أنّه منزّهٌ عن سمات الحدوث، ومنها الإدراك بمعنى الإحاطة والتّحديد، كما تُدرك سائر المخلوقات، والرؤية ثابتة، قال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ في الدّنيا، ويراه المؤمنون في الآخرة؛ لإخبار الله بها في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[3]، وقال السُّدّي: وهو أحسن ما قيل لدلالة التّنزيل والأخبار الواردة برؤية الله في الجنة[4]، وقال أبو حيّان الأندلسيّ: لا يدركه الخلق وهو يدركهم، أو يكون المعنى إبصار القلب، أي: لا تدركه علوم الخلق وهو يدرك علومهم وذواتهم؛ لأنه غير محاط به، ولا تنافي الرؤية انتفاء الإدراك، وقد تظافرت الأخبار عن رسول الله ﷺ برؤية المؤمنين الله في الآخرة[5].

ونحن نعلم يقينًا أنّ الله سيكرّمنا برؤيته يوم القيامة، وليس إلى نفوسنا أمنية أحبّ من ذلك، والأدلّة على رؤيتنا ربَّنا يوم القيامة كثيرة، فعن صهيب رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ،

1- الأنعام: (103).
2- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل (54/2).
3- القيامة، الآيتان: (22،23).
4- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (54/7).
5- ينظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان (606،605/4).

قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ»[1]، ولا سبيل للإطالة في الحديث عن هذا.

وعلى العموم فتفسير (الكشّاف) للزّمخشريّ، مع انحرافه ومخالفته أهلَ السّنّة والجماعة، إلّا أنّه حظيَ باهتمامٍ كبير من علماء السّنّة والجماعة أنفسِهم، فعلّقوا عليه التّعليقات المناسبة، الّتي تمدح محطّاتِه البلاغيةَ والبيانيةَ، فمن محاسن تفسيره:

1- اهتمامه في تفسيره بإيضاح وجوه الإعجاز القرآنيّ، وإظهار حسن النّظم وجماله وبلاغته.

2- خلوّ تفسيره من الإسرائيليّات إلّا ما ندر، وكذلك خلوّه من الحشو والتّطويل.

3- اعتماده في إبراز المعاني على لغة العرب وأساليبهم في الخطاب.

4- إبداعه باستعماله أسلوب **الفَنقُلة**، وهي طريقة من طرق التّشويق، في التعليم وترسيخ المعاني في النفس.

فلولا أفكارَه الاعتزاليّةَ الممقوتة، ما عُدّ تفسير الزمخشري -عفا الله عنه- من التّفسير بالرأي المذموم.

وقد تصدَّي له كثير من المفسرين وغيرهم، وردُّوا عليه ردًّا عنيفًا ومنصِفًا في كثير من المسائل الاعتقادية، الّتي خالف فيها المعتزلةُ أهلَ السّنّة والجماعة[2].

ولكن هناك من اختصره وأزال عنه الاعتزال، منهم: محمد بن علي بن العابد، أبو عبد الله الأنصاري باحث، من شعراء المغرب، أصله من مدينة فاس، تعلم بها، وسكن غرناطة، في حدود سنة (630 ه) فاشتهر ومات بها[3].

1- رواه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان (باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربَّهم سبحانه وتعالى) برقم: (181) (163/1).

2- ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر (ص: 141).

3- الأعلام للزركلي (285/6).

ومن الّذين تعقّبوا اعتزاليات الزّمخشريّ -عفا الله عنه- أيضًا: ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري، المالكي (ت 683 ه)، في كتاب: (الانتصاف) بيّن فيه ما تضمّنه من اعتزال، وناقشه في الأعاريب، وأحسن فيها الجدال[1].

الخاتمة

بعد هذا التّجوال بين هذه السطور والصّفحات حول تفسير الكشّاف للزمخشري – عفا الله عنه- نلاحظ أنّ هناك نتائج ينبغى التّأمّل فيها والوقوف عندها؛ حتّى لا تظلّ مرتكزا ومحطّة للمتلقّين الّذين ربما يعتمدون عليه في المعلومة على حسن نيّة، وصفاء طويّة.

والنّتائج الّتي توصّلتُ إليها، هي:

1-أنّ الزّمخشري – عفا الله عنه- من دعاة الاعتزال الكبار، فهو رجل مبتدع متجاهر ببدعته، فتفسيره محشوّ بالبدعة، فنجده يحطّ من قيمة النبوة كثيرا، ويُسيء الأدب مع أهل السنة والجماعة، فالواجب محو ما في هذا التفسير من ذلك كله، أو تجنّبه والابتعاد عنه.

2-أنّ الزّمخشريّ – عفا الله عنه- كان قليل النّقل عن الرّسول ﷺ، ونجده يستدلّ بالأحاديث الموضوعة في تفسيره، وكذلك قلة نقله عن الصّحابة والتابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، الأمر الّذي جعل أمر توثيق المعلومة لديه ليس كما ينبغي.

أمّا عن التّوصيات

فكما مرّ بنا أنّ الزّمخشريّ -عفا الله عنه- مفسِّر مبتدع متجاهر ببدعة الاعتزال، مثله مثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسّنّة، والعبادات المخالفة للكتاب والسّنّة؛ فإنّ توضيح حالهم وتحذير الأمّة منهم واجبٌ باتّفاق المسلمين.

1- ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (1475/2).

وفي هذا الصّدد سُئل الإمام أحمد بن حنبل عن الرّجلُ يصوم ويصلّي ويعتكف أحبّ إليك، أو يتكلّم في أهل البدع؟ فقال: "إذا قام وصلّى واعتكف فإنّما هو لنفسه، وإذا تكلّم في أهل البدع فإنّما هو للمسلمين، هذا أفضل، فبين أنّ نفع هذا عامٌّ للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد"[1].

عليه فأوصي بأن يهتمّ ذوو الاختصاص من علماء وطلبة وباحثين بهذه التّفاسير المنحرفة، ويُلقوا عليها الضّوء، ويكشفوا عن بدعها وضلالاتها، وزيفها وزيغها، وتلبيسها الحق بالباطل، فهذا واجب كلّ مسلم غيور على دينه؛ ليدافع عن حياض الإسلام، ويذود عن مبادئه وتشريعاته النّقيّة الصّافية، على أساس وفهم صحيح، فهم أَهْل السُّنّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بما جَاءَ في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، فالخير كلّه في الإتباع، والشّرّ كلّه في الابتداع.

فعليكم أيّها الغيورون على دينكم الإسلاميّ بالعمل على إظهار الحقّ وإزهاق الباطل، من خلال تناولكم بالنّقد البنّاء، والتّحليل الصّائب لكلّ كتب التّفسير، الّتي تدعو إلى البدع والضلالات من أهل الأهواء والشذوذ، والتّعمّق في الجدل والخوض في الكلام، ومظنّة لسوء المعتقد، ولله درّ مَن قال: إنَّ البدعَ أحبُّ إلى إبليسَ من المعاصِي؛ لأنَّ المعاصِيَ يُتابُ منها، والبدعَ يعتقِدُهَا صاحبُها دِينًا فلا يتوبُ مِنهَا؛ لهذا كانت البدع كثيرة، منها: العقدية والقولية والفعلية، وكلّها معصيّة لله ورسوله، فإنّ يقول: ﴿**لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾، والنّبيّ ﷺ يقول: «**إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ**»[2].

1- مجموع الفتاوى لابن تيميّة (231/28).

2- تفسير العثيمين: الحجرات - الحديد (ص: 10). والحديث رواه ابن أبي عاصم في السّنّة ، باب ذكر ما زجر النبي ﷺ عن محدثات الأمور وتحذيره منها (1/ 16) برقم: (25).

ثبت المصادر والمراجع

(أ)

1-أبجد العلوم، لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي (ت: 307هـ) دار ابن حزم، ط: الأولى، 1423 هـ - 2002 م.

2-الإتقان في علوم القرآ، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب – (د ط) 1394هـ - 1974 م.

3-إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ) تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، 1414 هـ - 1993 م.

4-إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: 982هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت. (د ط) (د ت).

5-أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لشهاب الدين أحمد بن محمد أبي العباس المقري التلمساني (ت: 1041هـ) تح: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد العظيم شلبي - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، 1358 هـ - 1939 م.

6-الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت: 403هـ) مكتبة السنة، ط: الرابعة، (د ت).

7-أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة، لسعود بن عبد العزيز الخلف، (د مكان) (د ط) 1420هـ 1421هـ.

8-أطواق الذهب في المواعظ والخطب، لأبي القاسم محمود الزمخشري جار

الله (ت: 538هـ) مطبعة نخبة الأخبار، (د ط) 1304هـ.

9- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، لعائشة محمد علي عبد الرحمن، المعروفة ببنت الشاطئ، (ت: 1419هـ) دار المعارف، ط: الثالثة، (د ت).

10- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ) دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر - 2002 م.

11- الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت: 584هـ) تح: حمد بن محمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر - 1415 هـ.

12- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: 646هـ) تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط: الأولى، 1406 هـ - 1982م.

13- الإيمان لابن تيمية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: 728هـ) تح: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمّان، الأردن، ط: الخامسة، 1416هـ 1996م.

(ب)

14- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ) تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، (د ط) 1420 هـ.

15- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ) دار سعد الدين للطباعة والنشر

والتوزيع، ط: الأولى، 1421هـ- 2000م.

16- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية (د ط) صيدا - لبنان.

(ت)

17- تاريخ ابن الوردي، لعمر بن مظفر بن عمر ابن أبي الفوارس ابن الوردي المعري الكندي (ت: 749هـ) دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، 1417هـ - 1996م.

18- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي، (ت:748هـ) تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي- ط: الأولى، 2003م.

19- تاريخ بغداد وذيوله، للخطيب البغدادي، لأبي بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ) دار الكتب العلمية – بيروت، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى- 1417 هـ.

20- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:571هـ) تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط)، 1415 هـ- 1995 م.

21- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل التنوخي المعري (ت: 442هـ) تح: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة -ط: الثانية 1412هـ- 1992م.

22- تبسيط العقائد الإسلامية، لحسن محمد أيوب (ت: 1429هـ) دار الندوة الجديدة، بيروت – لبنان، ط: الخامسة، 1403 هـ- 1983 م.

23- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قَايْماز الذهبي (ت: 748 هـ) دراسة وتح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: الأولى 1419 هـ - 1998 م.

24- التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: 774هـ) تح: شادي بن محمد بن آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط: الأولى، 1432 هـ - 2011 م.

25- تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير، موقع الإسلام. [الكتاب مرقم آليا].

26- التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ-1986م)، ط: الأولى، 1424هـ-2003م.

27- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، لمساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي - ط: الأولى، 1432هـ.

28- التّفسير والمفسِّرون في غرب أفريقيا، لمحمّد بن رزق بن عبد النّاصر بن طرهوني الكعبي السّلمي، لأبي الأرقم المصري المدني، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1426 هـ.

29- التّفسير والمفسّرون، لمحمّد السّيد حسين الذهبيّ (ت: 1398هـ)، مكتبة وهبة - القاهرة. (د ط) (د ت).

(ج)

30- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن

فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي (ت:671هـ) تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، 1384هـ - 1964م.

31- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المعروف بصحيح البخاريّ، لمحمّد ابن إسماعيل أبي عبدالله البخاريّ، تح: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النّجاة (مصوّرة عن السّلطانيّة بإضافة ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي)، ط: الأولى - 1422ه.

32- الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة، لعبد القادر بن محمّد بن نصر الله القرشيّ، أبي محمّد، محيي الدّين الحنفيّ (ت: 775هـ)، لمير محمّد كتب خانه – كراتشي. (د ط) (د ت).

(ح)

33- الحديث في علوم القرآن والحديث، لحسن محمد أيوب (ت: 1429هـ)، دار السلام – الإسكندرية، ط: الثانية، 1425هـ - 2004م

34- الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، لأبي الحسن عبد العزيز بن يحيى بن مسلم بن ميمون الكناني المكي (ت: 240هـ) تح: علي بن محمد بن ناصر الفقهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - ط: الثانية، 1423هـ - 2002م.

(ر)

35- روح البيان، لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي، المولى أبي الفداء (ت: 1127هـ) دار الفكر – بيروت. (د ط) (د ت).

(س)

36- السّنّة، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: 287هـ) تح: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب

الإسلامي، ط: الأولى 1400هـ – بيروت.

37- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد قَايْماز الذهبي (ت : 748هـ) تح: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالــة، ط: الثالثة، 1405هـ - 1985 م.

(ش)

38- شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، لمساعِدُ بن سُلَيْمَان بن نَاصِر الطَّيَّار، دار ابن الجوزي، ط: الثانية، 1428هـ.

(ص)

39- صحيح الجامع الصغير وزياداته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت: 1420هـ)، المكتب الإسلامي (د ط) (د ت).

(ط)

39- طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)، لمحمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، أبي بكر (ت: 379هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثانية - دار المعارف. (د ت).

(ع)

40- الاعتقاد، لأبي الحسين ابن أبي يعلى ، محمد بن محمد (ت : 526هـ) تح: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء، ط : الأولى ، 1423 هـ - 2002م.

41- العلماء العزّاب الّذين آثروا العلم على الزّواج، لعبد الفتّاح أبي غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلاميّة – بيروت، ومكتبة النهضة حلب، ط: الأولى، 1402هـ – 1982م.

(ك)

42- الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: 285هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي –

القاهرة، ط: الطبعة الثالثة 1417هـ - 1997م

43- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط: الثالثة - 1407 هـ.

44- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور بحاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) (د ط) - 1941م.

(م)

45- مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط: الرابعة والعشرون - كانون الثّاني يناير2000م.

46- مباحث في علوم القرآن، لمنّاع بن خليل القطان (ت: 1420هـ)، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، ط: الثّالثة، 1421هـ- 2000م.

47- مجمل اللغة لابن فارس، لأحمد بن فارس بن زكريّاء القزويني الرّازي، أبي الحسين(ت: 395هـ) تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، ط: الثّانية، بيروت - 1406 هـ - 1986 م.

48- مجموع الفتاوى، لتقيّ الدّين أبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة الحرّاني (ت: 728هـ) تح: عبد الرّحمن بن محمّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، 1416هـ - 1995م، المدينة النّبويّة، المملكة العربيّة السّعوديّة.

49- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدّين أبي

عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّومي الـحمويّ (ت: 626 ه) تح: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت - ط: الأولى، 1414ه - 1993م.

50- المكتبة الإسلامية، لعماد علي جمعة، سلسلة التراث العربي الإسلامي، ط: الثانية 1424ه، 2003م.

51- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261ه) تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د ط) (د ت).

52- المفسّرون حياتهم ومنهجهم، لسيّد محمّد علي إيازي، وزارة الثّقافة والإرشاد الإسلاميّ – مؤسّسة الطّباعة والنّشر، ط: 1، 1386ه- طهران.

(ن)

53- نفحات من علوم القرآن، لمحمد أحمد محمد معبد (ت: 1430ه)، دار السلام – القاهرة، ط: الثانية، 1426 ه - 2005 م.

(و)

54- الواضح في علوم القرآن، لمصطفى ديب البغا، محي الدّين ديب مستو، دار الكلم الطّيب - دار العلوم الإنسانيّة – دمشق، ط: الثّانية، 1418ه - 1998م.